الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Deputy Dean in charge of Post-Graduation, Scientific Research and External Relations

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم: 39 /ك ع إ إج/ن ت ب ع ع خ/2022

المسيلة في: 23 ماي 2022

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

لجلسة يوم: 15 مارس 2022

بخصوص الموافقة على الكتاب

اجتمع المجلس العلمي للكلية في دورته العادية بتاريخ: 15 مارس 2022 ووافق على الكتاب بعد ورود تقارير الخبرة الايجابية.

- للأستاذة: بونويقة نصيرة
- عنوان الكتاب: اقتصاديات التربية

سلمت هذه الشهادة للمعني (ة) بطلب منه (ا) لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

الأستاذ: صالح لميش
رئيس المجلس العلمي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

دار المتنبي للطباعة والنشر
العنوان: حي تعاونية الشيخ المقراني/ طريق إشبيليا
مقابل جامعة محمد بوضياف/ المسيلة
الفاكس: 035.35.31.03 / الهاتف: 0668.14.49.75
EMAIL : elmotanaby.dz@gmail.com

المسيلة في: 2022/05/28

شهادة نشر كتاب

تشهد وتتشرف دار المتنبي للطباعة والنشر بـ:

بنشر وطباعة كتاب الموسوم بـ:

اقتصاديات التربية

موجه لطلبة السنة ثانية ماستر
تخصص علم الاجتماع التربية

تأليف

د. بونويقة نصيرة

والمسجل إداريا برقم الإيداع القانوني

ردمك (ISBN) : 978 _ 9931 _ 865 _ 44 _5

بتاريخ: 2022/05/28

د. بونويقة نصيرة

إقتصاديات التربية

موجه لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص: علم الاجتماع التربية

سنة النشر: 1443هـ/ 2022م

EDITION EL MOTANABY
دار المنتبي للطباعة والنشر

إقتصاديات التربية

د. بونويقة نصيرة

مقر دار النشر: حي تعاونية الشيخ المقراني، طريق إشبيليا / مقابل جامعة محمد بوضياف-المسيلة
التواصل مع دار النشر: elmotanaby.dz@gmail.com
الهاتف: 0773305282 / 0668144975
فاكس: 035353103
الحقوق: جميع الحقوق محفوظة ©
سنة النشر: 1443هـ/ 2022م
ISBN: 978-9931-865-44-5
9 789931 865445

EDITION EL MOTANABY
دار المنتبي للطباعة والنشر

اقتصاديات التربية

د. بونويقة نصيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

• **العنوان:** اقتصاديات التربية

• **إعداد:** د. بونويقة نصيرة

• **تنسيق داخلي للكتاب:** العربي زغلاش أيوب

• **مقاس الكتاب:** 17 / 25

EDITION EL MOTANABY

دار المتنبي للطباعة والنشر

• **الناشر:** دار المتنبي للطباعة والنشر

• **رقم الإيداع:** 5 _ 44 _ 865 _ 9931 _ **ISBN :978**

• **سنة النشر:** 1443هـ/ 2022م

• **الحقوق:** جميع الحقوق محفوظة ©

• **مقر الدار:** حي تعاونية الشيخ المقراني/ طريق إشبيليا
مقابل جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

• **للتواصل مع الدار:**

• **الإيميل:** elmotanaby.dz@gmail.com

• **الموقع الإلكتروني:** http://motanaby.onlinewebshop.net/

هاتف: 07.73.30.52.82 –– 06.68.14.49.75

فاكس: 0.35.35.31.03

د: بونويقة نصيرة

جامعة المسيلة

اقتصاديات التربية

موجه لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص: علم الاجتماع التربية

2022

الفهرس

تقديم..... - 11 -

الفصل الأول

ماهية علم اقتصاديات التربية

I.التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم ..... - 15 -

II.تعريف اقتصاديات التعليم..... - 18 -

III.أهمية اقتصاديات التعليم (المبررات والأسباب):..... - 19 -

IV.اقتصاديات التعليم في الفكر الانساني ..... - 23 -

V.النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس..... - 30 -

VI.فعالية الاستثمار في التعليم..... - 34 -

VII.أبعاد علم اقتصاديات التعليم..... - 36 -

VIII.مجالات علم اقتصاديات التعليم:..... - 37 -

IX.مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة ..... - 39 -

الفصل الثاني

التربية والتنمية المستدامة

I.مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة..... - 43 -

II.أهداف التنمية المستدامة..... - 46 -

III.خصائص التنمية المستدامة ..... - 48 -

IV.مبادئ التنمية المستدامة ..... - 48 -

V.أبعاد التنمية المستدامة ..... - 52 -

VI.مؤشرات التنمية المستدامة ..... - 54 -

VII.دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة ..... - 59 -

الفصل الثالث

تمويل التعليم

I.مفهوم تمويل التعليم ..... - 65 -

II.الدخل القومي والإنفاق الحكومي على التعليم..... - 66 -

III.مصادر تمويل التعليم العالي ..... - 67 -

IV.خطوات التخطيط لتمويل التعليم ..... - 69 -

V.توفير موارد لتمويل التعليم..... - 70 -

الفصل الرابع

التكلفة

I.مفهوم كلفة التعليم وأشكالها..... - 77 -

II.أسباب ارتفاع تكلفة التعليم..... - 78 -

III.أهداف دراسة تكلفة التعليم ..... - 79 -

IV.أنواع تكاليف التعليم..... - 81 -

V.خفض كلفة التعليم..... - 84 -

الفصل الخامس

الإهدار التربوي

I.ماهية الإنفاق التعليمي ..... - 89 -

II.تصنيف الإنفاق التعليمي ..... - 89 -

III.أهمية دراسة نفقات التعليم ..... - 92 -

IV.أسباب زيادة الإنفاق التعليمي ..... - 93 -

V.العوامل التي تؤثر في الإنفاق التعليمي ..... - 95 -

VI.مؤشرات الإنفاق التعليمي ..... - 96 -

VII.أهم أسس تقدير الإنفاق التعليمي..... - 97 -

VIII.أهم طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي..... - 99 -

الفصل السادس

الانفاق التعليمي

I.مفهوم الإهدار التربوي ..... - 103 -

II.طرق قياس الإهدار التربوي..... - 104 -

III.انعكاسات الإهدار التربوي ..... - 106 -

IV.العوامل المؤدية إلى الإهدار التربوي..... - 108 -

الفصل السابع

العائد في التعليم

I.مفهوم العائد في التعليم ..... - 117 -

II.قياس العائد الاقتصادي من التعليم..... - 120 -

III.استخدام معدل العائد في التخطيط التعليمي ..... - 132 -

الفصل الثامن

الكفايات في النظام التربوي

I.تعريف الكفايات في النظام التربوي ..... - 137 -

II.الكفاية الداخلية للنظام التربوي ..... - 138 -

III.الكفاية الخارجية للنظام التربوي..... - 139 -

الفصل التاسع

التخطيط التربوي

I.تعريف التخطيط ..... - 143 -

II.تعريف التخطيط التربوي ..... - 144 -

III.مبادئ التخطيط التربوي ..... - 144 -

IV.أنواع التخطيط التربوي ..... - 147 -

V.أهداف التخطيط التربوي..... - 148 -

VI.أهمية التخطيط التربوي ..... - 151 -

VII.أسباب الاهتمام بالتخطيط التربوي..... - 153 -

VIII.فوائد التخطيط التربوي ..... - 153 -

IX.مجالات التخطيط التربوي ..... - 154 -

X.مراحل التخطيط التربوي ..... - 155 -

XI.مشكلات التخطيط التربوي ..... - 157 -

XII.العلاقة بين التخطيط التربوي واقتصاديات التربية ..... - 159 -

I.قائمة المراجع ..... - 161 -

تقديم

يمثل التعليم أفضل استثمار يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والصحة الجيدة والإنصاف، فهو يطلق كل طاقات البشر ويحسن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة.

فالتعليم هو اللبنة الأساسية لكل المجتمعات وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وليس امتيازا مقصورا على عينة من الناس. والمعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة، فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة، من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف بشرية هي ثمرة البحث العلمي الذ ي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف اتجاه العمل والتنظيم والمجتمع، تحابي جميعها التنمية بشكل أو بآخر.

ومن جانب آخر فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة، فالعنصر البشري هو أهم العناصر الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع على الإطلاق لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساسا على التعليم، الذي يزيد من مخزون معارف رأسمالها البشري، والتعليم هو بوابة اكتساب المهارات والقيم الضرورية لتحقيق مجموعة من التطلعات والأهداف في عالمنا الذ ي يقوم على المعرفة.

إلا أنه قبل الستينيات من القرن الماضي كان الاقتصاديون يقسمون عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: الأرض، العمل، الرأس مال المادي، لكن منذ بداية الستينيات، اتجه الاهتمام نحو نوعية اليد العاملة، وعلى وجه الخصوص إلى تكوين وتدريب هذه اليد العاملة، ومن ثم ظهر الاهتمام بالتعليم من الناحية الاقتصادية.

فبظهور مفهوم الرأس مال البشري وانتشار استخداماته في الأدبيات الاقتصادية ظهر فرع علمي جديد يسمى "اقتصاد التعليم" يهتم بجميع الجوانب الاقتصادية للتعليم.

ويمكن القول بأن الأدبيات الاقتصادية لم تشهد الاهتمام النظري الرصين بعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي إلا من عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث أصبح موضوع محددات وعوامل النمو الاقتصادي احد اهم مواضيع البحث على المستوى العالمي.

وأولت جل الدراسات المهتمة بموضوع اقتصاديات التعليم اهمية قصوى لقياس مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، بعد ان تم ادماجه كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي في مختلف النظريات الحديثة للنمو.

فقد اجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون إلى حد ما على أن التعليم هو استثمار في البشر، وأصبح ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، وبهذا فالتعليم يعد من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تنمية القوى البشرية، حيث تعكس اتجاهات النمو الاقتصادية الحديث الطلب المتزايد على التعليم والتدريب والمزيد من المهارات في القوى العاملة.

حيث تولي الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية اهتماما بالغا وعناية خاصة بالتعليم لأنه أساس تقدمها ومعيار تفوقها. وامام ذلك الاهتمام بالتعليم والزيادة في نفقاته والإقبال عليه تزايدت النظرة الاقتصادية له، وتطورت كثيرا إلى ان اصبح ميدانا واسعا للبحث العلمي بالنظر للاتجاهات الفكرية المتعددة والمقاربات المتباينة التي تناولته.

وسنحاول من خلال هذا الكتاب تعريف الطالب في مجال علم الاجتماع التربوي بهذا العلم وبأساسياته.

الفصل الأول

ماهية علم اقتصاديات التربية

I. التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم

II. تعريف اقتصاديات التعليم

III. أهمية اقتصاديات التعليم مباحث

IV. اقتصاديات التعليم في الفكر الانساني

V. النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس

VI. فعالية الاستثمار في التعليم

VII. أبعاد علم اقتصاديات التعليم

VIII. مجالات علم اقتصاديات التعليم

IX. مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة

I. التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم

1- المرحلة الأولى

يدخل ضمن هذه المرحلة صيغ المحاولات والدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتداء من الملاحظات التي أبداها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعميمات النظرية المتطورة نسبياً التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم . اتصفت المحاولات والدراسات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة بـ :

- صفة العمومية، وعدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، بل كانت تلك الأحكام قد توصل إليها الاقتصاديون استنادا إلى المحاكمات العقلية والمنطقية البحتة ولم يكن بالإمكان التحقق منها تطبيقياً لعدم اعتماد الاقتصاديين في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية.

- تلك المعالجات لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم بل كانت بمثابة معالجات جانبية- عدا بعض المعالجات التي قام بها الفريد مارشال؛ ليعرض لها الاقتصاديون في معرض معالجتهم كمسائل اقتصادية عامة.

تغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات وفق منهجية اقتصادية ولم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجاتهم للنشاطات التعليمية.

- عدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم. (مصطفي يوسف كافي،2017، ص110)

2- المرحلة الثانية:

وتشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونمت معه حركة البحث التعليمي في هذا المجال ويرجع لك إلى عوامل عديدة منها:

- تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

- التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية بسبب توسع النشاط الاقتصادي وتعقده، وبسبب النمو الكبير في العمليات الإنتاجية التي رافق التطور العلمي.

- نمو الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين.

- ظهور التعليم بوصفة نوعاً من النشاط ومجالا لا يمكن تجاهله من وجهة النظر.

- تزايد حجم الإنفاق الخاص بالأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم.

- شهد القرن العشرين حركة واسعة للنشاط العلمي لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات .وقد أجريت في القرن العشرين العديد من الدراسات التي أجريت

في مجال تحديد دور المعرفة والتعليم بين العوامل الأخرى التي تسهم في زيادة الإنتاج.

3- المرحلة الثالثة:

شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكوناً نسبياً في مجال الد راسات الاقتصادية في التعليم بعد ذلك الاهتمام والحماس الكبيرين اللذ ين ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسمية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم.

وقد بدأت محاولات جدية في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحا في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم.

وهكذا تعد هذه الفترة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي استخدمت خلال السنوات السابقة. (مصطفي يوسف كافي،2017، ص112)

II. تعريف اقتصاديات التعليم: (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص99)

يعرفه قاموس ويستر بأنه "عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق وخصوصا عن طريق التربية الرسمية".

وعرف بأنه "ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة زمنية محددة وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل".

كما عرفت بأنها العلم الذي ينظر إلى العمليات التعليمية من الزاوية الاقتصادية "

وعرف قاموس التربية اقتصاديات التعليم بأنه "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد".

- اقتصاديات التعليم تسهم أولا بعملية إنتاج التربية والتعليم، وتوزيع التعليم ثانية بين الجماعات والأفراد المتنافسين، وثالثا بالقضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية، وما هي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها.

- علم اقتصاديات التعليم "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالية وبشرية وتكنولوجيا وزمنية، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) عقلا وعلم ومهارة وخلقا وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين"

ويمكن تعريف اقتصاديات التعليم بشكل مختصر بأنه: العلم الذي يبحث في قياس جدوى الاستثمار في التعليم وبالتالي فهو معني بدراسة العلاقة بين العائد من التعليم والمتفق عليه.

III. أهمية اقتصاديات التعليم (المبررات والأسباب):

يستمد علم اقتصاديات التعليم أهميته من المبررات والأسباب الآتية:

1- تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة الأداء مهام التعليم وإنجاز أهدافه، وما يفرض ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصي حد من المنافع لصالح الفرد والمجتمع.

2- اعتبار التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، له عائد اقتصادي (علاوة على العوائد الاجتماعية) يفوقها أحيانا، مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل والقياس الاقتصادي لتحسين أدائه، ورفع كفايته الداخلية والخارجية، وتحقيق أكبر عائد مادي من ذلك الاستثمار.

3- تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقترنة بتفجر ثورة الأعمال والطموح، وحاجات العيش والعسل في الحياة المعاصرة، وما يستلزمه ذلك من توفير الإمكانات والقدرات للتوسع في التعليم وتطوير نظمه.

4- حاجة التنمية وسوق العمل - وبخاصة في دول العالم الثالث - إلى قوى عاملة مؤهلة ومدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، المواكبة المواصفات أداء المهن ومتغيرات العلم والتقنية، واتخاذ التعليم وسيلة لتصحيح الاختلالات الهيكلية لقوة العمل ونوعية مهاراتها.

5- تعزيز روابط النظام التعليمي ومؤسساته بالنظام الاقتصادي وبجهود التنمية على أسس معروفة ومفهومة، وجعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب التنمية وتحدياتها الحالية والمستقبلية من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وما يقتضيه ذلك من إعادة تنظيم التعليم وتطويره شكلا ومحتوي، ورفع كفايته وفعاليته، لرفع قدرته على الاستجابة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوقع احتمالات المستقبل والاستعداد لمواجهتها.

6- يتيح من حصر مدخلات التعليم وتنقيحها وتثمينها ماديا، وتحديد العمليات والأنشطة الداخلية بناء على كلفتها، والوقت والجهد المبذول لإنجازها، ثم الوقوف على حجم النفقات المستثمرة في التعليم، وتقدير كلفته وتحليلها وقياسها، بأساليب اقتصادية وكذا حساب العائد المادي الناجم عن ذلك الاستثمار.

7- يمكن علم اقتصاديات التعليم الحكومة والمسئولين على التعليم من توزيع مخصصات التعليم السنوية والموارد الأخرى على أنواع التعليم، وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة تبعا لأهميتها، والتدقيق في أساليب الصرف، ويقدم خيارات واسعة لإعادة توجيه مسيرة التعليم نحو أغراض معينة تلبي احتياجات عاجلة أو تصحيح أية اختلالات حاصلة في بعض أنواع التعليم ودفع بعضها للنمو السريع.

8- ظهور نظم تعليمية بمؤسسات متخصصة وبمضامين وأساليب متطورة مما يستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملائمة وأعلاها كفاية وأقلها كلفة، وأكثرها مردودة ومنفعة.

9- مشكلات مركبة ومعقدة في النظم التعليمية المعاصرة، وهو ما يفرض استخدام منطق الاقتصاد، لتحليل تلك المشكلات واستنباط سبل التغلب عليها. (مصطفي يوسف كافي، 2017، ص103)

10- أصبح التعليم والتدريب المقدم في المؤسسات التعليمية مصدر الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة والتفاعل معها مما يفرض توزيع الدارسين على مختلف التخصصات، ورفع قدرة التعليم على تنمية مهارات أبناء المجتمع وقدرتهم، ومدهم بالأفكار والأساليب الجديدة الأداء الأعمال، وإشراكهم في عمليات الإنتاج ورفع قدرتهم على التكيف مع تقلبات العمل ومع المتغيرات السريعة في مواصفات الوظائف والمهن، وذلك من أجل توظيف التعليم توظيفا اجتماعيا مستمرا، ورفع مساهمة التعليم في دفع عمليات التنمية وتسريع معدلات نموها.

11- يعد التعليم المصدر الرئيس للمشاركة في الدخل القومي الفردي مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من أجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية، وبالتالي الحصول على دخل أعلى، فضلا عن المساهمات الاجتماعية للتعليم، وبذلك يعد التعليم المدخل السليم لتوسيع نطاق توزيع الدخل القومي بين سكان المجتمع.

12- يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في ميدان العمل التربوي، وفي ترسيخ الأساليب الاقتصادية المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، وكذا متابعة النظريات والمفاهيم والأساليب الجديدة في علم الاقتصاد، وتطويعها للعمل التربوي.

13- يعين علم اقتصاديات التعليم المسؤولين عن التعليم والمخططين والمتنفذين على الاستعانة بالنظرة الاقتصادية لوضع سياسات التعليم وخططه وبرامجه ومشاريعه، ويقدم المعارف النظرية والخبرات العملية لمختلف مستويات التنفيذ للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، والبحث عن أساليب ووسائل تمكنهم من الاستخدام الرشيد للموارد التي تحت تصرفهم.

14- يبين الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الكلي، ومن ميزانيتها السنوية من أموال التعليم، ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخري، من أجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع، بما يسمح برصد مؤشرات لنمو مخصصات التعليم التروية، وإجراء المقارنات المحلية بين نظم التعليم ومراحل وأنواع التعليم، وبين الأعوام الدراية وبين مناطق الدولة الواحدة، ثم إجراء المقارنات الدولية التي تمكن من استخلاص الدروس والعبر، والإفادة منها في تصحيح الاختلالات القائمة في موارد التعليم وإعادة توظيفها الأمثل.

15- يسمح باستشراف موارد التعليم العالية والمادية في مستقبل التعليم وتوقع احتمالات نموها، وفرص تطويرها في ضوء الموارد اللازمة للتعليم، وتقدير قيمتها في المستقبل، وما سوف تتيحه من إنماء فرص التعليم، وتحسين نوعيته بما من شأنه البحث عن بل التغلب على نقص موارد التعليم والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

IV. اقتصاديات التعليم في الفكر الانساني

1- **أفلاطون:** كان ينادي بتطبيق نوع من تقسيم العمل في دولته المثلى، فكل ش خص يجب أن يتخصص في مهنة واحدة، فهذا التخصص أو تقسيم العمل أحسن من اشتغال كل شخص بكافة المهن والأعمال. ويبني أفلاطون محبته في تقسيم العسل على حجتين:

الأولى: وهي اختلاف الموهبة الطبيعية، أي أن لكل فرد مواهبه وكفاءاته الخاصة وأن الاختلاف بين الأفراد من هذه الناحية يجعل كلا منهم مهيئة بطبيعته لعمل معين أو لمهنة محددة.

الثانية: أن تخصص كل فرد في المهنة التي يكون مهيئا لها بطبيعته يزيد الإنتاج من حيث الكمية ويحسنه من حيث النوعية والميزات.

العالم الانجليزي (أدم سميث) في القرن الثامن عشر مع وجود اختلاف بين نوعي تقسيم العمل الذي نادى بهما أفلاطون وأدم سميث. فكما نلاحظ أن أفلاطون ينادي بتخصص كل فرد في حرفة أو مهنة تتناسب مواهب وكفاءات ذلك الشخص، ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج أو تحسينه.

نجد أن أدم سميث يهتم بتقسيم عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى عدة عمليات جزئية يتخصص في كل عملية منها شخص أو أشخاص معينون، ذلك التخصص ليس على أساس مواهب الفرد بل لأن هذا التخصص يزيد إنتاجية العمل الإنساني.

2- **أرسطو:** ميز أرسطو بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة لكل سلعة، فقيمة الاستعمال تمثل الإشباع الذي يتحقق من تلك السلعة، أما قيمة المبادلة فهي ما تحصل عليه من سلع في السوق نتيجة المبادلة الشيء بغيره من تلك السلع. وهذه التفرقة لها مكانتها في الفكر الاقتصادي الحديث لأنها تمثل نقطة البدء

لنظرية القيمة التي تمثل مكانة رئيسة في الاقتصاد السياسي. وعرف أرسطو الاحتكار تعريفا نأخذ به إلى اليوم وهو "انفراد بائع واحد في بيع سلعته في السوق، ويستطيع عندها فرض السعر الذي يراه ويحقق أرباحا طائلة. (مصطفي يوسف كافي، 2017، ص113)

3 - أشهر المفكرين المسلمين والرواد في التربية والتعليم:

أ-الشيباني أبو عبد الله محمد فرقد الشيباني،

وضع الشيباني العلم في مرتبة الكسب نفسها وجعل الاثنين فرضا واجبة على كل مسلم - لقد أجرى الشيباني مقارنة بين الكسب والعلم، الأول بعد عملا "منتجا" ويؤدي إلى تحقيق فائدة مادية معينة لصاحبه، مثلما يحقق العلم فائدة معنوية في التثقيف وتنمية الفكر وفائدة مادية لا تقل أهمية عن الفوائد التي يحتلها الكسب.

ويبرع الشيباني أكثر حين يؤكد أن العلم ليس مفيدة فقط على مستوى الفرد بل كذلك على مستوى الأمة جمعاء، ولذا فقد جعل تعليم الناس فرضا على جميع المتعلمين والعلماء بل وقد أوصى أن يبذل المتعلمون قصارى جهدهم في تعليم الناس. فإن الشيباني سبق في هذه المقولة المقولات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1950 والتي تؤكد المردود الاجتماعي للتعليم والفوائد التي تأتي منه على مستوى الأمة بشكل عام إضافة إلى الفوائد التي يمكن أن يحققها على المستوى الفردي.

ب-القابسي أبو الحسن على بن محمد (324 - 403 هـ) عاش العصر العباسي وقد كان من المبرزين الأوائل في مناداته بالتعليم الإلزامي وذلك على أساس ديني وأدبي لا إلزام قانوني. أي يختلف عن الوضع الحالي في أن الدولة الحديثة مكلفة بالتعليم وملزمة بفتح مدارس، فالتعليم الأن حق من حقوق

الفرد. وعمم القابسي مناداته بإلزامية التعليم لتشمل البنين والبنات وقد أكد حق البنت في التعليم لأن المؤمنين والمؤمنات مكلفون بمعرفة نص القرآن، فكان رسول الله صلي الله عليه وسلم يوصي بتعليم البنات، ونصح القابسي بتعليم أبناء المسلمين غير القادرين على الإنفاق على التعليم ودفع أجر المعلم بان يقوم بيت مال المسلمين بالإنفاق عليه. وتطورت فكرته فيما بعد إلى نظام الأوقاف وهو ما يحبسه الموسرين من أموال الضمان استمرارية المدارس وبقاء التعليم.

ج-**الغزالي** (1059 - 1114) نجده ينظر للعلوم حسب ما تؤديه من دور في تم الكمال الإنساني المنشود أي ما يعرف اليوم نظرة (براجماتية) وقسم العلوم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: علوم مذمومة قليلها وكثيرها كعلوم السحر والتنجيم وكشف الطوالع. القسم الثاني: علوم محمودة كثيرها وقليلها مثل العلوم الدينية والعبادات، القسم الثالث: علوم يحمد منها قدر معين ويحرم التعمق فيها مثل علوم الفلسفة. ويري أن العلوم الدنيوية كالطب والحساب والفلسفة من فروض الكفاية.

د. -**ابن خلدون:** (1332 - 1406) نجد أن ابن خلدون يركز على تنظيم التعليم، وعلى القوي الثقافية المؤثرة فيه، ففي مقدمته المشهورة هناك فصلا الفصل الثالث والثلاثين) عنوانه في أن الصنائع كسب صاحبها عملا " وهو يبين أن الصنائع من مستلزمات الحضارة، وأن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع، وأن الصنائع لا بد لها من العلم.

كذلك فإن العلم يفيد في الصنائع الشيء الكثير، وهذه النظرة إلى التعليم كوسيلة من وسائل كسب الرزق لم تطف على قيمته المعنوية وإلى النظرة إليه كلذة عقلية وكمطلب مقصود لذاته. وقسم ابن خلدون السلع إلى كمالية وضرورية والطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران، وبين

كذلك نسبة التقسيم فالبلد كثير العمران يكثر فيه الترف فتتقلب السلع الكمالية إلى سلع ضرورية، وأدرك كذلك تأثيرات العرض والطلب على تحديد أثمان السلع وفي تقلبات تلك الأثمان.

وبحث في أثر اختلاف الثروة بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة، وأثر ذلك على ما يسمي اليوم المستوي العام الأسعار. وذكر أن الصناعات إنما تكثر إذا كثر طالبوها، وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تتفق سوقها ولا يوجد قصة إلى تعلمها (ابن خلدون، 1970، 307).

ومن أهم ما قدمه في المجال الاقتصادي نموذجا تحليلية لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي بناء على عنصرين هما تزايد السكان، ومزايا تقسيم العمل، فمن ناحية لاحظ أن تقسيم العمل ضرورة لا مفر منها لأن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، ومن هنا وجب أن يكون الأفراد متعاونين جميعا في عمرانهم على ذلك.

ويري أن كثرة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وإلى كثرة أنواع الأعمال التي توجد في المجتمع، ويؤدي تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج في المجتمع، فيزيد الإنتاج عما يشبع حاجاتهم الضرورية فيوجهون جزء من نشاطهم الإنتاجي الإنتاج السلع الترفيهية والكمالية، وتؤدي الى الزيادة في الإنتاج إلى زيادة دخول الأفراد فيزيد طلبهم على السلع الذاتية فتنمو صناعات جديدة ويكثر دخل المصر وخرجه... فيزداد الترف تبعا للكسب.

وزيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج فيزيد الدخل ومن ثم يزيد الطلب على السلعة، فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادات أخري للدخل، وهكذا.

4- مارتن لوثر (1483–1546) وقد دعي إلى تعليم الفتيان والفتيات، ورأي أن يجمع الفتي بين التعليم المدرسي وتعليم مهنة، وأن تجمع الفتاة بين التعليم المدرسي والتعليم البيتي ودعا إلى جعل نفقات التعليم من اختصاص السلطات العامة، وبين للأباء أن إرسال أطفالهم للمدرسة واجب، وإلزام أدبي وخلقي.

5- آدم سميث: وقد اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم" حيث بين في أكثر من موضوع أهمية التربية وجعل بين عناصر التربية رأس المال الثابت الذي عرفه بالقابليات المكتسبة والمفيدة لبعض أعضاء المجتمع والتي تساهم التربية في بنائها. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص120).

6- الفرد مارشال: قال في كتابه (أصول الاقتصاد) "إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح، والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوي معيشته، وتوفير الحياة الكريمة له ".

ويشير إلى أن "أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر".

7- وليم بتي: لقد حاول قياس قيمة رأس المال البشري وبين بأن مردود الاستثمار إلى رأس المال البشري كان عاليا جدا وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم، فيما اعترف معظم الاقتصاديين الذين جاءوا بعد آدم سميث بأهمية التعليم، ولكنهم كانوا يميلون إلى تركه جانبا عند بناء نظرياتهم في النمو الاقتصادي حتى جاء مارشال.

هناك محاولات جادة لتغيير قيمة الكائن الإنساني منها محاولة بيتى، الذي بني تقديراته على أساس أن إجمالي مكاسب العمل هي البقية المتبقية النفقات الكلية بعد خصم الأرباح من الأرض ومصادر أخرى وكذلك قيمة البشر تساوي عشرين مرة قدرة مكاسب العمل السنوي العالية. وهكذا يرى وليام بيتي أنه هناك مساهمة قوية للرأس المال البشري في الدخل الوطني وهذا إلى جانب الموارد الطبيعية.

8- كارل ماركس: أحتل عنصر العمل البشري أو الإنساني بمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر الماركسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد وتكوين الإنسان وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته الذهنية والفكرية بشكل خاص. الإنسان "أثمن رأسمال".

9- مالتوس: جاء مالتوس وانصاره ليؤكدوا من جديد على أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الإقتصادية وإذا تتبعنا آراءهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية. أي أن مالتوس بين العلقة الوطيدة بين التربية وتنظيم النسل.

10- فيشر: أدخل في نظريته رأس المال المعنوي (العنصر الإنساني) ضمن عناصر رأس المال وقد أكد وجوب استخدام رأس المال الإنساني أينما وجد وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي تتفق على التعليم تؤدي مزيد من الدخل من وجهة نظر الفرد والمجتمع وهي تعتبر نوعا من أنواع المال باعتبار العنصر البشري.

11- أريك ليندربرج: لقد أثبت اربك ليند برج، أن الإنتاج يزيد مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال، ولقد قام في هذا المجال بوضع بحث حول العلقة بين زيادة الإنتاج وعوامل أخرى آل وهي التعليم والخبرة والتدريب وكانت نتيجة بحثه تتمثل في أنه هناك علاقة قوية بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم والتدريب والخبرة. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص121)

6- **دينسون**: تناول عوامل النمو الاقتصادي في أمريكا والعوامل البديلة وقياس أثر كل العوامل المختلفة ومن بينها (المستوي التربوي) على مستوي الدخل القومي وتوصل إلى أن عامل التربية يساهم في 23% من مجموع الزيادة في الدخل القومي.

7- **ثيودور شولتز:** أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، اتجه في أبحاثه نحو قياس العائد الاقتصادي للتعليم وإلى فكرة الاستثمار في البشر مباشرة وبكل وضوح وتمكن من عرض هذه الثورة الجديدة ثورة الاستثمار البشر في كتابة القيمة الاقتصادية للتربية" فقد قام الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت أمريكا خلال فترة الخمسينات وأوضح أن الاستثمار البشري يكمن في التربية. وألقي أثناء توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام 1960 خطايا أبرز فيه أهمية الموضوع وأشار إلى أهمية التعليم في تكوين رأس المال البشري وقيمته الاقتصادية.

V. النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس

1- النظرة الاقتصادية الكلاسيكية للتعليم :

يعد الاقتصادي آدم سميث من الاقتصاديين الأوائل الذين أسهموا في التحليل الاقتصادي النظري للتعليم وذلك في كتابه "ثروة الأمم"، ففي معرض حديثه عن رأس المال الثابت استعرض أربعة أشكال من هذ ا النوع من رأس المال.

أولها: كل الآلات والأدوات والأجهزة الصناعية التي تسهل وتختصر العمل؛

وثانيها: كل البنايات التي تعد مصدر دخل سواء بإيجارها للغير، أو باستخدامها في العملية الإنتاجية؛

وثالثها: كل عمليات التحسين والتهيئة التي تتم على الأرض، ورابعها كل القدرات والكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد، ويرى أن اكتساب هذه الكفاءات يكلف مكتسبها نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه أو تدريبه، ويعتبر هذه النفقات رأس مال ثابت، ويعتبر هذه الكفاءات جزءا من ثروة الفرد، وبالتالي جزء من ثروة المجتمع الذ ي ينتسب إليه، ثم يجري مقارنة بين العامل الكفء الذ ي يتقن عمله وبين الآلة أو أي أداة صناعية من حيث تسهيلها واختصارهما العمل من جهة، ومن جهة أخرى من حيث النفقة المبذولة في كليهما والتي تعود عليهما بأرباح في المستقبل.

وبما أن التعليم رأس مال ثابت يرى آدم سميث أن أجر العامل المتعلم يجب أن يتضمن جزءا لتغطية المال الذي أنفقه في سبيل تعلمه، يساوي على الأقل العائد العادي لنفس رأس المال المستثمر في شيء مادي آخر. فالتعليم إذن بالنسبة للفرد يعتبر تكلفة تعود عليه في المستقبل بدخل أعلى.

كما اهتم أيضا بتحليل نفقات التعليم ودور الدولة في دعم التعليم لما في ذلك من فائدة للمجتمع ككل، ودعا إلى ضرورة إدخال المنافسة إلى التعليم والتقليل من تدخل الكنيسة في التعليم.

وأشاد بدور التربية الدينية لكل أفراد المجتمع في تكوين مواطنين صالحين غير أنه يرى عدم الجدوى من تعليم أبناء الطبقات العاملة من الشعب.

أما (B-J.SAY.) فهو يعتبر التعليم الجيد رأسمال، يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه، بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة، ويعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما تكوينا حرا جيدا يجب أن تتقاضى عائدا أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق.

أما (S-J MILL)في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" فقد أدخل المؤهلات العلمية في معرض تعريفه للثروة، وتحدث عن فشل آليات السوق مع قطاع التعليم مخالفا بذ لك ما ذهب اليهA. ،SMITH وأكد (S-J MILL) على أنه للوصول لتغيير عادات العمال يجب أن يكون هناك تعليما وطنيا لأبناء الطبقة العاملة. (صلعة سمية، ص67).

2-النظرة الاقتصادية النيوكلاسيكية للتعليم

لقد واصل الاقتصاديون النيوكلاسيك على نفس دأب الكلاسيك حين اعتبروا أن التعليم بإمكانه أن يجعل المواطنين يعملون على زيادة ثرواتهم ومن ثمة ثروة مجتمعهم بتقبلهم لقواعد عمل النظام الرأسمالي وعملهم بها. إلى أن جاء الاقتصادي النيوكلاسيكي (A. RSHALL) الذي يمكن اعتباره من الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حين اعتبر الاستثمار في البشر من أكبر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة، حيث اعتبر

أن التعليم وسيلة لتحريض النشاط الذهني، وبالتالي فهو يجعل الفرد أكثر ذكاء وحبا للاطلاع وأكثر قدرة على التكيف، أكثر عطاء واستعدادا وانضباطا في عمله.

ويقسم التعليم الى نوعين أساسيين: تعليم عام وتعليم تقني، ويعد من أنصار التعليم التقني للطبقات العاملة أو للطبقات المتوسطة لما له من دور مهم في النشاط الصناعي المتزايد في ذلك الوقت ويخصص

(A MARSHALL.) جزءا كبيرا من تحليله الاقتصادي للتعليم لتحليل دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع – التي تعتبر حسب رأيه ثروة للمجتمع الذ ي تولد فيه – ويرى أن عدم استخدامها يعد هدرا للثروات المادية للبلد، ولهذ ا فهو يعتبر أن لا شيء يمكن أن ينمي الثروة المادية للبلد أكثر من تحسين المدارس وخاصة المدارس الابتدائية، ويدعو إلى ضرورة وضع نظام منح تسمح للأبناء العمال الموهوبين بمواصلة تعليمهم النظري والتقني.

ويرى أن القيمة الاقتصادية لعبقرية صناعية كبيرة واحدة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأكملها

كما حاول تحليل تأثير نفقات التعليم على عرض العمل، ويوصي في الأخير بضرورة عدم التقشف في الإنفاق العمومي على التعليم، لأنه يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة. (صلعة سمية، ص 69)

3-النظرة الاقتصادية الحديثة للتعليم

وفي منتصف القرن العشرين تقريبا، انتقل اهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم –خاصة في الدول الغربية-.

من خلال أعمال (MINCER ،1958) وخاصة أعمال SCHULTZ، والتي حاول فيها قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، من خلال البحث في الآثار الإنتاجية للتعليم وقد قادته أعماله عام 1761 إلى الدعوة بان يعامل التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعا كباقي القطاعات الخدمية تخصص له أموال تقاس فعاليتها بما تضفيه إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى اعتبار التعليم نشاطا استثماريا له مردوده على مستقبل التنمية.

هذه الأعمال هي التي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي S.G BECKER." "عام 1764 لإرساء قواعد نظرية " رأس المال البشري"، حيث اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم ورعاية صحية مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير رأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل الإيرادات والأجور والتكاليف وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري توضيحا لتأثير رأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل الإيرادات والأجور والتكاليف وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري تؤدي الى زيادة الإيرادات (صلعة سمية، ص71).

VI. فعالية الاستثمار في التعليم

1. الاستثمار في التعليم:

ظهرت هذه الفكرة في منتصف القرن العشرين، حيث كان ينظر لقطاع التعليم من قبل نظرة المستهلك الذي يستهلاك أموال دافعوا الضرائب دون الحصول على مقابل، يعود هذا كما ذكرنا سابقا إلى عدم الاهتمام بقطاع التعليم خصوصا قبل الحرب العالمية الثانية، لكن بعدها توجهت معظم الدول إلى هذا القطاع لسبين أساسين:

- حيوية هذا القطاع وأهميته في النمو الاقتصادي
- رغبة الدول في النهوض بالاقتصاديات المدمرة جراء الحرب.

تمت مراجعة دور قطاع التعليم في مختلف جوانب الحياة وما يمكن أن يحدثه من نمو في جميع هذه الجوانب، فانطلقت هذه الدول في التركيز على هذا القطاع وخصصت له موارد مالية مهمة لتتمكن من تكوين يد عاملة مؤهلة وقوة بشرية كفأة. ولتوضيح فكرة الاستثمار في التعليم نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: الفرع الأول يخص جدوى الاستثمار في التعليم، الفرع الثاني تكاليف التعليم وعوائده، الفرع الثالث مؤشرات زيادة الإنفاق على الاستثمار في التعليم. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص85)

2. جدوى الاستثمار في التعليم

يعتبر التطور التقني والعلمي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعا منتجا، خصوصا إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة وكذا التقنيات الحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبق هذه التكنولوجيات والتقنيات يلزمنا أناس مهرة أو أناس قادرون فكريا وعقليا على استيعابها.

ولهذا تلجا معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى تكوين باحثين وطلبة قادرين على القيام بهذه المهمة وهذا عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم، حيث تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم عامة والتعليم العالي خاصية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، لقد بدا الاقتصاديون في إيجاد علاقات بين الإنفاق على الاستثمار في التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعتبرون أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري خصوصا في هذه الفترة أين أوضح التعليم قدرته على تلبية تثريبا، كل رغبات المجتمع. ويترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ومن ثم زيادة مردودية هؤلاء الأفراد وكذا إنتاجيتهم وهذا ما يدفع بعجلة النمو إلى الأمام.

أكد علماء المستقبليات أن القرن ال 21 سيكون العنصر الحاكم والفعال فيه هو الإنسان المتعلم والقادر على أن يستمر متعلما ومتعدد المهارات وأن المعرفة قوة، من ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة. أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر خصوصا إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريبا يومية.

فأساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى، لأن فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات القطاعات الأخرى، حيث أكدت عشرات الدراسات والبحوث على الوظيفة الاقتصادية للتعليم ودوره في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي أن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص85).

VII. أبعاد علم اقتصاديات التعليم

1- التكلفة: وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدد.

2- العائد: وهو الفائدة أو العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية.

معدل العائد: وهو النسبة بين الفائدة المادية العائدة من برنامج تعليمي معين وبين تكلفة هذ ا البرنامج

3- الخيارات: وهي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو الوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل من بينها.

4- مصادر التمويل: وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.

5- الكفاية والفعالية والتقييم: وتعني جودة الخدمات التعليمية وملائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع.

VIII. مجالات علم اقتصاديات التعليم:

تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها:

1- التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما تأثيرا وتأثرا، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الأخر.

2- تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءا من تحديد مصادر تمويل التعليم (حجما ونوعا) التقليدية منها والجديدة، ومرورا بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور استخدامها في ضوء التكلفة وإنتهاء بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي.

1- الاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثمار، أو استهلاكا أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوي المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية.

2- القيمة الاقتصادية للتعليم ومدي مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي المرتبط بالتعليم أو الناتج عنها.

3- الكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمي والكيفي وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدى وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفاعليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم وفاعليته.

4- مفاهيم علم اقتصاديات التعليم وأسسه ونظريات التعليم والتنمية، وما يتضمنه من نماذج رياضية، ومن أساليب إحصائية كمية وكيفية تمكن من القياس والتقويم وكذا متابعة التغيرات التي يشهدها هذا العلم ومجالاتها.

5- مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

6- تطوير نظم تعليم وتعلم جديدة ببرامج متعددة، تعتمد على مصادر التعلم حديثة سواء ارتبطت مع نظام التعليم أو امتدت مع الدارسين من المؤسسات التعليمية إلى المنازل وأماكن الترفيه أو استمرت مع المتخرجين إلى أماكن العمل وغيرها في ضوء معايير اقتصادية تحقق الفائدة المرجوة، والعائد المادي المنشود. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص106)

7- البدائل والأولويات في اقتصاديات تعليم الكبار، واقتصاديات التعليم المفتوح، واقتصاديات تعليم الفئات الأشد فقرا والمهمشين.

8- البدائل والأولويات لوضع خطة استراتيجية المؤسسة تعليمية، أو نوع تعليمي، أو النظام تعليمي في محافظة، أو ككل وفقا لمنظور علم اقتصاديات التعليم معاييره الكمية والكيفية إعداد وتنفيذا ومتابعة وتقويما.

9- العائد المنتظر الحصول عليه من الإنفاق الاستثماري في التعليم ومقارنه ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى، سواء المتعلقة برأس المال البشري أو برأس المال المادي.

10- الاستثمار في وقت الطلبة والمعلمين والإداريين والمباني والتجهيزات والمعامل والمختبرات وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة.

11-دراسة علماء اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من نظريات وأفكار ومن مفاهيم وحقائق ومن أساليب ووسائل تمكن من تأصيل علم اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من بحوث ودراسات اقتصادية حقلية في مختلف مجالات التعليم ونظم التعليم ككل.

IX. مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة

إن أهم مجالات تطبيق اقتصاديات التربية في المدرسة ما يلي:

1- مفاهيم ونظريات علم اقتصاديات التعليم وأساليبه في المدرسة.

2- مصادر تمويل المدرسة.

3- إعداد ميزانية المدرسة.

4- الإنفاق على المدرسة حجما ونوعا واتجاها ومستوي.

5- تكلفة التعليم في المدرسة.

6- عائدات التعليم في المدرسة.

7- الكفاية والإنتاجية في المدرسة.

8- الهدر التربوي في المدرسة.

9- الاستثمار التعليمي في المدرسة.

10- أساليب وصيغ الاستخدام الأمثل للموارد المدرسة.

11- النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية القياس والتقويم.

12- تجويد التعليم في المدرسة.

13- وضع خطط تربوية للمدرسة في ضوء منطق اقتصاديات التعليم.

الفصل الثاني

التربية والتنمية المستدامة

I. مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

II. أهداف التنمية المستدامة

III. خصائص التنمية المستدامة

IV. مبادئ التنمية المستدامة

V. أبعاد التنمية المستدامة

VI. مؤشرات التنمية المستدامة

VII. دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة

I. مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته، بل مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها .فخلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات.

ساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي، حيث كان ينظر لها على أنها ارتفاع في مستوى دخل الأفراد، وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة، كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع.

أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من خلال فشل استراتيجية التصنيع فها اعتمدت على استراتيجيات أخرى كزيادة الصادرات. (عثمان محمد غنيم،2007، ص 20).

مع نهاية الستينات حتى منتصف السبعينات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعاد اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية إذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من تلك المشكلات السابقة أو جميعها في أن واحد حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي. (عثمان محمد غنيم،2007، ص 20).

وكذلك ما تميز هذه المرحلة هو نموذج توادر والذي تجسد فيه عملية التنمية في إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتية وشعوره الإنساني وتوقير حرية الاختيار، حيث تم الربط بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار من خلال ميزة النمو ليس لأنه يزيد نطاق الخيار البشري على اعتبار أن حالة النمو تعطي البشر سيطرة أكبر على محيطهم، وبذلك تزيد من حريتهم وزيادة في مجال اختيارهم الإنساني، أخذت التنمية بعدا اجتماعيا في هذه المرحلة، مما أطلق عليها بعض الباحثين "بالتنمية الاجتماعية" التي وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية.

من منتصف السبعينات إلى غاية نهاية منتصف الثمانيات، سميت هذه المرحلة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالإضافة إلى المتكاملة، حيث تهتم التنمية الشاملة بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقبل عن الجوانب الأخرى.

ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني .كما حدث خلال عقدي الثمانيات والتسعينات عدة تطورات

بخصوص قضية التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي دورا رياديا في تبنيه وترويجه، من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990 للتنمية البشرية.

والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة، الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمي والمشاركة في صنع القرارات....إلخ .وكذلك مع بداية ثمانيات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية التي ساد فيها سياسات تنموية همها الوحيد زيادة الإنتاج، واستنزاف الموارد، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة دون مراعاة آثار.

وتسمى أيضا التنمية المستدامة لأنها :"التنمية المبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية من عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة (محمد عبد البديع، 2006، ص 216)

وبهذا يمكن القول أنها تنمية متكاملة وشاملة ومتوازنة ومتواصلة، لا تنخفض فيها المنافع والاستهلاك، وتكون فيها الموارد بشكل يحفظ حاجات المستقبل، ولا تنخفض فيها أسهم رأس المال الطبيعي، وتكون فيها إدارة الموارد بشكل يحافظ على نتاج خدمات هذه الموارد، وتلبي بأقل تقدير شروط استقرار النظام الرئيسي ومرونته بمرور الزمن، مما يجعلها تعمل بتناغم. (ذنون: 2005 ص 24-25).

التنمية المستدامة إذن هي تنمية بدون دمار أي أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال العامة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن. (وسن عبد الرزاق حسن، 2013، ص 28).

II. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال علميات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي، ومكافحة الفقر واللامساواة.

2- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقات الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

وعليه يجب تبني إدارة بيئية سليمة قادرة على ضمان ديمومة الموارد واستمراريتها في ظل القيود البيئية ومنع التلوث من خلال الاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة مثل التشريعات والقوانين البيئية وتقييم الأثر البيئي.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية المحيطة، وحثهم على المشاركة

الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، بذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني، من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم واستنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تحددها الطبيعة، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: وذلك يتم بالاعتماد على توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح الجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف المجتمع مع التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها.

6- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بطريقة تتلاءم مع إمكانياتها وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة.

7- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.(الحسن عبد الموجود إبراهيم، 2006، ص221).

III. خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، أهمها ما يلي:

1- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.

2- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا.

3- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى إلى الحد من تفاقم في العالم.

4- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

5- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية .6- أن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد، وان الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئيا.(وسن عبد الرزاق حسن، 2013، ص 33)

IV. مبادئ التنمية المستدامة

المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة :يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

1- التوازن بين التنمية والبيئة: حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية ووزعت بين أجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة. أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة .

2- التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة.

بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع.

من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكن، دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربية، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة. (غنيم: 2007، ص30-31)

3- المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة (العجمي، 1992، ص23).

4- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية.

5- التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

6- العدالة الاجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي:

أ- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.

ب- من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.

ج- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية (العجمي: 1992، ص23)

وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع.

لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حاليا .

7- سياسة الوعي البيئي والتنسيق والتعاون: إذا أردنا الوصول إلى تنمية متواصلة، علينا بالالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها، بتنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة، وترشيد الاستهلاك ومراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، عن طريق التربية البيئية ونشر القيم الجمالية والإنسانية، ونشر القيم الأخلاقية والإنسانية التي يمكن تعلمها من المدارس وتطوير المهارات وقدرات التواصل والتفكير الناقد، وكذلك

المهارات الاجتماعية اللازمة على تطبيق المعرفة في الواقع واستكشاف موضوعات بيئية على جميع المستويات المحلية والدولية لتحقيق التنمية (توفيق، 1992، ص23).

V. أبعاد التنمية المستدامة

1-البعد الاقتصادي

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين قابل لإدارة التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية. يعني هذا البعد اقتصاديات البلدان المتعمدة على تحسين التقنيات واستعمال التكنولوجية النظيفة في مجال التصنيع على توظيف الموارد الطبيعية بشكل لا يؤدي بها إلى الزوال والاندثار، بل الاستمرارية في العطاء والاستدامة في التنمية، فهذا التحدي يمكن من خلق التوازن البيئي وإرساء قواعد التطور الاقتصادي السليم المحافظ على الحياة في الكون لكل المخلوقات.(باتر محمد علي وردم، 2003، ص 190).

2- البعد الاجتماعي والسياسي

يكون النظام مستداما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة وكذا المشاركة الشعبية، معبرا عن بعد الإنسانية للتنمية المستدامة، ومجرد التفكير في الأجيال المقبلة يجعل من الأجيال الراهنة مسؤولة اجتماعية وسياسية عن الإرث الاقتصادي والطبيعي الذي تتركه للجيل القادم، ومما يساعد على تحقيق البعد الاجتماعي هو ترسيخ الثقافة

البيئية والروح الاجتماعية التي تنبذ الفكر الأناني المنحصر على المنفعة الشخصية.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، باعتباره وسيلة وهدف في أن واحد ،وعليه يهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية لتحقيق المساواة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى المحتاجين لها، والسعي للتوصل لتحقيق استقرار النمو الديموغرافي حتى لا تكون هناك ضغوط على الموارد الطبيعية، والعمل على وقف النزوح الريفي.

بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة .كما يضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيرات الأفراد من خلال توسيع نطاق القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول، واكتساب خبرات ومهارات خلال المعرفة إشباع الحاجات الأساسية وضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية. .(باتر محمد علي وردم، 2003، ص 191).

3- البعد الثقافي للتنمية المستدامة

إن الاستدامة الثقافية تتحقق من خلال المحافظة والحماية الدائمة والمستمرة للخصوصيات الثقافية للحضارات والشعوب وتطويرها، فالتنمية المستدامة هي عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية تؤدي إلى تحديث تأصلي لثقافة الأمة، يجسد الهوية الثقافية ويضمن تواصل مكوناتها واستيعابها

لمتطلبات العصر واحتوائها لمستجدات المجتمع والتفاعل معها في حركة دائمة تؤكد التقدم المضطرد للخصوصية الثقافية الحضارية.

كما يمثل البعد الثقافي للتنمية المستدامة الجهد التنموي الذي يتصل برسم الاستراتيجيات وتحديد السياسيات المتصلة بتحسين أو تحويل الوسط الثقافي إلى أن يتحرك في داخله الفاعلون أي الأفراد والجماعات جانبا إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة، ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار والمعتقدات والتصورات والعادات والرموز التي تتحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي.

VI. مؤشرات التنمية المستدامة

1- المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

أ- التخفيف من أوضاع الفقر وحدوثه، ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل من السكان، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السكان العاطلين عن العمل في سن العمل.

ب- الصحة العامة ونوعية الحياة وتقاس بحالة التغذية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية، إلى جانب نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، وخدمات صحية وصرف صحي، مع مراعاة عدد الأطباء والممرضين للمواطنين، لاسيما الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا.

ج- التعليم: ويراعي فيه معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومقدار الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة، كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي (مصطفى، 2005، ص 454-455).

د- الأوضاع الديموغرافية: بدعم برامج تنظيم الأسرة، خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا، بهدف الحفاظ على البيئة والتوعية والتربية، والالتزام من خلال تخفيض النمو السكاني، الذي يتوافق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية .

هـ- دعم دور المرأة في التنمية المستدامة؛ باعتبارها محور التنمية، وهي ضحية في ذات الوقت وإن كانت متهمة بعداء البيئة (قاسم، 2007، ص 159).

و- السكن الذي يقاس بمؤشر نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، الذي يرتبط مع الازدحام والبناء المركز، لا سيما في المدن الكبرى؛ التي تتأثر شروط الحياة في مستوطناتها بالوضع الاقتصادي، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة والجريمة، وسوء التخطيط والهجرة، ونسبة المشردين الذين لا يجدون مأوى ملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل.

ز- الأمن؛ ويقاس من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة، كالجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، والإرهاب وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي.

ح- المساواة الاجتماعية، كأحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، لأنها تعكس درجة كبيرة لنوعية الحياة والمشاركة العامة، والحصول على فرص الحياة، وترتبط بالعدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص وإيجاد القرارات، وتقاس بجميع تلك القضايا السابقة، إلى جانب المساواة في النوع الاجتماعي، من خلال حساب معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل (باتر محمد علي وردم، 2003، ص211-213).

2-المؤشرات البيئية

أ- الغلاف الجوي الذي يندرج ضمن إطاره التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، التي لها تأثيرات مباشرة على صحة الإنسان، واستقرار وتوازن وتأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع، نتيجة استخدام الإنسان للفحم الحجري، ومصادر الطاقة الملوثة وإشعاعات ثاني أكسيد الكربون، والعديد من المركبات والموارد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل.

ب- ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي، تأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، والعمل على حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر، وغيرها من أشكال التأثيرات على الموارد، ولاستخدام الأراضي مؤشرات أهمها :التصحر الذي يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر، مقارنة بمساحة الأراضي الكلية. الزراعة؛ التي يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية .؛ ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

ج- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: التي يتم قياسها من خلال مؤشرات: الغابات - .المناطق الساحلية؛ التي تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

د- مصادر الأسماك: ويقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

هـ- المياه العذبة: والتي تمثل عصب الحياة الرئيسي، والعنصر الأكثر أهمية للتنمية، وتعتبر من أكثر الموارد ا لطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويتم قياس التنمية المستدامة من خلالها ضمان مؤشر نوعية المياه، حيث يراعي

تركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية، التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

و- التنوع البيولوجي: ويتم قياسه من مؤشر الأنواع؛ ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، أما المؤشر الثاني فهو الأنظمة البيئية؛ التي يتم حسابها بنسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنشاء المحميات الطبيعية الحيوية واسعة الإنشاء، واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، مع مراقبتها باستمرار وإجراء الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التربية البيئة، والدعوة للعمارة الخضراء، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتنظم معيار الضبط للتحقيق التنمية المستدامة (قاسم، 2007، ص 160).

3- المؤشرات الاقتصادية

أ- البيئة الاقتصادية: من أولويات قياس التنمية المستدامة؛ العمل على تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة، لها علاقة مباشرة بالتنمية، وتعكس طبيعة تأثيرات السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، إلى جانب ما تساهم به التحديات التي تضعها التجارة العالمية، وزيادة معدلات الاستهلاك التي تعطي إحساسا لنمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي، إلي نسبة السياسات الاقتصادية الرأسمالية، لذلك يتم وضع هذه المؤشرات التي تعتمد على:

ب- الأداء الاقتصادي: الذي يتم قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي .التجارة، ويمكن قياسها بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات - .الحالة المالية، والتي تراعي عند قياس قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذا نسبة المحلي. المساعدات التنموية الخارجية، التي تم تقديمها والحصول عليها مقارنة بالناتج القومي

ج- أنماط الإنتاج والاستهلاك كأهم قضية اقتصادية في التنمية المستدامة ؛ التي تم تحديد مؤشراتها من خلال:

استهلاك المادة، التي تقاس بمدى كثافة استخدام المادة لكل الموارد الخام الطبيعية في الإنتاج - .النقل والمواصلات.

د- الطاقة: وتقاس عن طريق الكثافة الطاقية، وتحدد من خلال العلاقة بين استهلاك الطاقة النهائية وبين الناتج المحلي

هـ- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس من خلال الردم الصحي، الحرق وإعادة التدوير النفايات، مع اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة، بتقليل حجم هذه النفايات وفرض ضرائب عليها، وتشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال (قاسم، 2007، ص160).

VII. دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة

بعد سنوات من إطلاق مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وانطلاق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008) والتي أدت الى انهيار اقتصادات البلدان الأكثر تقدماً ،وانهارت معها الإيديولوجيا الليبرالية المفرطة، وبغض النظر عما ستكون عليه أشكال وملامح الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتشكل مستقبلاً، وبصرف النظر أيضاً عن الفارق في الدرجة التي بلغتها دول العالم المختلفة في تحقيق بعض الأهداف المتعلقة باستدامة التنمية... فإن كوكبنا الأرضي بات بحاجة ماسة لاعتماد سياسات تربوية كونية تستجيب لتحقيق الأهداف الأساسية التي وردت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام 1996 والمتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، وهذه الأهداف هي:

- تعديل أنماط الاستهلاك المبدّدة للموارد الطبيعية والتي هي في جزء كبير منها ناضبة وغير قابلة للتجدّد.
- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية والحد من النمو الاقتصادي الأهوج الذي يحيل الغابات خراباً ويلوث الأنهار ويدمّر التنوع البيولوجي ويستنزف الموارد الطبيعية وهذا يتطلب التعديل في أنماط التكنولوجيات المستخدمة.
- عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن تحملها.
- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الحاضرة (الجيل الحالي). لأن تنمية تؤدي إلى استمرار اللامساواة الحالية بين الأفراد والشعوب لا يمكن أن تستمر.

وبغية تحقيق الأهداف الأربعة الكبرى المشار إليها آنفاً فإن على دول العالم المختلفة (خاصة البلدان الأقل نمواً) اعتماد سياسات تربوية تحقق الأهداف المرحلية التالية:

- تنمية حس المشاركة في الأسرة والمؤسسة والمجتمع وتوسيع هامش المشاركة الديمقراطية وزيادة مشاركة الناس في الحياة العامة.

- تقريب المسافة النفسية بين الدولة ومؤسساتها من جهة وجمهور الناس من جهة ثانية.

- تقرير اللامركزية الإدارية دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الوحدة السياسية للدولة.

- تقوية دور هيئات المجتمع المدني والقطاع الأهلي على أن لا يكون ذلك بديلاً عن الدولة أو مدخلاً للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

- تنمية حس الانتماء للمستقبل واعتماد التخطيط المستقبلي كاستراتيجية حياتية للأفراد والجماعات.

- تنمية مشاعر العدالة والإنصاف والرأفة بين الناس.

-تنمية السلوك اللاعنفي واعتماد السبل السياسية والمفاوضات لحل المشاكل الدولية.

- تنمية النشاطات الرياضية والفنية والترفيهية.

- نشر الوعي البيئي حول أخطار بيئية تهدد الحضارة البشرية والكون برمته: الاحتباس الحراري، التصحر، نقص المياه... وغيرها.

- نشر الوعي حول أهمية تنظيم التزايد السكاني، إذ أن الزيادة المفرطة للسكان باتت هي أداة الضغط الأكثر ثقلاً على الحكومات باعتبارها السبب الأساس للعجز في المالية العامة وللدين العام وللاضطرابات الاجتماعية والانحراف

الاجتماعي وانتشار الإرهاب. كما أنه من المؤكد أن التطور التقني الذي رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال المائتي عام الأخيرة في العالم بما يفوق معدلات الزيادة السكانية لن يكون قادراً على أداء هذه المهمة الى ما لا نهاية خاصة في بلدان زاد عدد سكانها حوالي 500% خلال نصف قرن من الزمن (كحال سوريا مثلاً... وغيرها من البلدان)

- تنمية حس الانتماء إلى الإنسانية بعيداً عن كل أشكال التمييز العنصري والعرقي والطائفي.

- نشر الوعي عن الأخطار الصحية المحدقة بالعنصر البشري والناتجة عن التلوث وتدهور المحيط البيئي والإدمان على المخدرات ... وغيرها.

-إبراز الأهمية الاستثنائية لعنصر الوقت باعتباره الرأسمال الأثمن في الوجود بعد الإنسان.

- إعادة ترتيب الأولويات في قائمة المشاكل الاقتصادية إذ لا بد من إعادة وضع مشكلة الندرة في المقام الأول حيث جرت خلال القرنين الأخيرين إحلال مشكلة التوزيع في المقام الأول بينما أزيحت مشكلة الندرة الى المركز الثاني.

- الاستغناء عن أسلوب النمو الذي يتغذى بالدين والذي أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة (2008) فشله.

- تنمية روح المساءلة والنقد الذاتي والشفافية لدى الأفراد والناشئة.

- تعزيز دور المرأة في الحياة والمجتمع.

- تنمية حس المواطنة الذي يعترف بالآخر وبحق الاختلاف استناداً إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في حرية القول والعمل وإبداء الرأي وحرية الانتقال... وغير ذلك.

- تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي أي اقتصاد الإنتاج والتوزيع والاستهلاك (انتاج السلع المادية والخدمات الأساسية).

- تحسين مستوى معيشة الناس وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات والمناطق.

- تنمية حس الادخار عند المواطنين واعتباره فضيلةً من الفضائل التي يجب تعميمها في المجتمع. ويمكن عن طريق التربية توجيه السكان لزيادة حجم الادخار الذي يمكن ان يتحقق في المجتمع طبقاً لفكرة "الفائض الاقتصادي" التي طرحها بول باران عن طريق الاستفادة من موارد ادخارية مبدّدة وأخرى مكتنزة وثالثة كامنة.

تتمثل الموارد الادخارية المبدّدة في صورة الاستهلاك غير الرشيد نتيجة تقليد ومحاكاة أنماط الاستهلاك في البلدان الغنية والتي لا تتلاءم مع واقع الحياة في البلدان النامية. وتتمثل الموارد الادخارية المكتنزة بالمقتنيات التي تراكمت عبر السنين من معادن ثمينة كالذهب والحلي والتحف بفعل الدوافع الاقتصادية والأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية.

أما الموارد الادخارية الكامنة فتتمثل بالطاقات البشرية الفائضة التي تأخذ شكل البطالة المقنعة (وحتى السافرة أحياناً) في الزراعة وفي القطاع الحكومي (كليب سعد كليب ،دور اللتربية في تحقيق التنمية المستدامة ،2016)

الفصل الثالث

تمويل التعليم

I. مفهوم تمويل التعليم

II. الدخل القومي والإنفاق الحكومي على التعليم

III. مصادر تمويل التعليم العالي

IV. خطوات التخطيط لتمويل التعليم

V. توفير موارد لتمويل التعليم

I. مفهوم تمويل التعليم

- التمويل في أبسط صوره يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها، بهدف القيام بمشروع معين والحفاظ على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية".

- ويعرف بأنه " كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على الأموال واستثمارها في عديد من العمليات التي تساعد على رفع كفاءة وجودة النتائج المتوقع الحصول عليها، في ضوء الأموال المتوافرة في الوقت الراهن للاستثمار وعلاقتها بالعائد المتوقع".

- ويعرف أيضا بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوبا فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض.

- ويعرف تمويل التعليم" بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والبحثية والاجتماعية". (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص202)

يقصد بتمويل التعليم أساليب توفير المال والتكاليف الأخرى التي تلزم التعليم، والمصادر التي تقدم هذه النفقات، ذلك أن تمويل التعليم يتم بعدة أساليب ويأتي من عدة مصادر ويختلف من دولة إلى أخرى بحسب نظامها السياسي والاجتماعي والتعليمي.

II. الدخل القومي والإنفاق الحكومي على التعليم

من المعروف أن الدخل القومي يؤلف المصدر المالي الأساسي للدولة، فهي تنال جزءا من ذلك الدخل وتؤلف منه ميزانيتها، ثم تخصص جزءا من الميزانية للإنفاق على التعليم، ومن الرجوع إلى بيانات اليونسكو عن مبالغ الإنفاق على التعليم ونسبتها من الدخل القومي وموازنات الدول يتبين أن هذه المبالغ والنسب تختلف من بلد إلى آخر حسب تكفل الدولة بتعليم أبنائها أو اشتراك المؤسسات الخاصة به، وحسب حجم التعليم الذي تتكفل به الدولة. وأن الإنفاق الحكومي على التعليم يزداد من عام إلى آخر، وان النسب التي تخصص له من ميزانية الدولة ومن دخلها القومي تزداد أيضا. وان الحاجة والطلب على الإنفاق ما يزالان ملحين الزيادة ذلك الإنفاق في موازنة الدولة ومن دخلها القومي.

إن الإنفاق الحكومي على التعليم قد يكون المصدر الوحيد والشكل الوحيد لتمويل التعليم. ففي بعض البلدان حيث تتكفل الدولة وحدها بتعليم أبناء المجتمع، وتمنع وجود التعليم الخاص، وتجعل التعليم مجانيا، يصبح عليها أن تتفق وحدها على التعليم بجميع أشكاله.

إن الإنفاق الحكومي على التعليم يتم بعدة أساليب، فقد يحصر الإنفاق بالسلطات المركزية وميزانية الخدمات لديها، وقد يترك للسلطات المحلية.

يكون مشتركا يوزع بين المركز والإدارات المحلية، وتتكفل كل الإنفاق. ولكل أسلوب حسناته وسيئاته ومشكلاته. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص203)

III. مصادر تمويل التعليم العالي

1- الحكومات

درجت الحكومات في معظم دول العالم على تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم العالي، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي وميزانية الحكومة، وتعد الأموال الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومة التي ترصد منها مخصصات التعليم العالي، وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها المنظمات العالمية على عدد كبير من دول العالم أن هناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم العالي عن طريق الضرائب العامة هي:

أ- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.

ب- التمويل عن طريق كل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

ج- التمويل عن طريق التعاون ما بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية والسلطات المحلية. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص204)

2- الطلاب:

الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي في عديد من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة.

3- الجامعات:

إن كثيرا من الجامعات في دول العالم، أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية تساعد في تعزيز موازنتها السنوية، وتفعيل أدوارها المختلفة. ويسمى هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه

الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية.

4- التمويل الشعبي للجامعات

ثمة اهتمام متصاعد في هذا العصر، بتوفير مصادر متجددة لتمويل التعليم الجامعي، وبخاصة من خلال تعزيز دور المشاركة الشعبية، التي تمثل العمق الأساسي لنجاح سياسة تمويل الجامعات بطرق جديدة، وأهم هذه الأنماط:

- الهبات والتبرعات.
- الأوقاف.
- جمعيات الخريجين.

5- التمويل الخارجي

يعتمد كثير من الدول النامية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية، حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوربية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف يقدمون المعونات لعدد من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص203)

كما تتفق على تبادل الطلبة وتعليمهم على نفقة الدولة المستضيفة، أو تتفق على تبادل المعلمين، حيث ترسل الدولة عددا من معلميها ليعلموا في الدولة الأخرى ويتقاضون رواتبهم من دولتهم الأم، أو ترسل أساتذة للتدريس في الجامعة أو خبراء تربويين لتطوير التعليم، أو ترسل أجهزة ومخابر وتقنيات

وسواها من وسائل التعليم التجهيز مدارس أو جامعات الدول التي اتفقت معها على هذه المعونات.

IV خطوات التخطيط لتمويل التعليم

إن عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي يتم في خطوات والتي تتمثل في الخطوات التالية:

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

2- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.

3- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي:

- فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديموقراطية التعليم ورفع جودته.

- الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

4- تحديد ايجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

5- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة،

بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص209).

V. توفير موارد لتمويل التعليم

دور السلطات الحكومية في تمويل التعليم:

1- منطق المشاركة الحكومية

وينبغي على السلطات الحكومية، في أي بيئة كانت، أن تتولى القيام بثلاث وظائف فيما يتعلق بتمويل التعليم (ATP 2004/2005)

- سن التشريعات التعليمية الوطنية، ومتابعة تطبيقها، وتقويم نتائجها؛

- توفير التمويل الأعلى للتعليم الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي نوع من التعليم أو في أية مرحلة تعليمية، بما في ذلك المساعدات الفعلية أو "الخفية " التعليم الخاص أو العالي أو المستمر)؛

- إدارة نظام التعليم العام، أي ضمان توفير العدد المناسب من المدارس والمعلمين والكتب الدراسية والمواد التعليمية والأثاث والبنية التحتية. الخ كلما كان ذلك ضروريا.

أكثر الحلول التي يوصي بها تتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومحاولة ايجاد مصادر أخرى للتمويل فمن أجل تمكين الميزانية الحكومية من التغلب على مشكلة تمويل نظام التعليم، ينصح علماء الاقتصاد وهيئات المساعدة بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل هذا إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الموارد الموجودة وتحسين إدارة النظام التعليمي.

ومن أمثلة المصادر الممكنة لتمويل التعليم، غير التمويل المقدم من جانب الدولة، العائلات، السلطات المحلية، والمجتمعات المحلية ورجال الأعمال كما أن المساعدات الخارجية والتمويل الذاتي من جانب المدارس يؤدي إلى تقليل الضغط عن الميزانية العامة للدولة.

ويمكن لإسهامات الأسر في التمويل أن تأخذ شكل تقديم مصروفات دراسية ورسوم استخدام وتبرعات خيرية. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص212)

كما أن للشركات الاقتصادية دور مهم في تمويل التعليم، لكن مشاركتها ينبغي أن تتركز على التعليم الفني والعالي.

وقد تم في بعض البلدان فرض بعض الضرائب على الشركات ويمكن تقديم بعض الحوافز للشركات لتشجيعها على المشاركة في التمويل مثل الاستثناء من دفع الضرائب ويتم في بعض الدول مثل الصين وبتسوانا وتركيا فرض ضرائب خاصة لتمويل برامج التوسع التعليمي وفي البرازيل، وقد تأخذ أنشطة توليد الدخل في التعليم العالي شكل إبرام عقود بحثية، وعمل دورات تدريبية للشركات، وبيع الخدمات الاستشارية، وتأجير الممتلكات .وقد يأخذ التمويل الذاتي صورة العمل المنتج بواسطة الطلبة. وقد أجريت بعض التجارب في المدارس الابتدائية، ولكن دون أن تحقق نتائج تذكر حيث تجاوزت التكاليف الفعلية والخفية" العوائد .وقد تنجح مثل هذه التجارب في المدارس الفنية، حيث تتداخل الحاجة الاقتصادية مع الهدف التعليمي.

ومن الطرق التي يمكن إتباعها لتوفير موارد إضافية للتعليم تطوير التعليم الخاص، والأمر الذي قد يحدث تغييرا لكن لا يترتب عليه بالضرورة تفويض الوظائف التنظيمية للسلطات الحكومية في معظم بلدان العالم،

يعتمد التعليم الخاص على مساعدات من السلطات الحكومية، وخاصة السلطات المحلية، وعلى تشريعات حكومية مشجعة، وعلى بيئة سياسية داعمة، ويجب أيضا على المدارس والجامعات الخاصة تلبية المعايير التعليمية التي يتم وضعها على المستوى الوطني مع تدبير دخول إضافية للتعليم.

وتوصي بعض هيئات المساعدة أيضا بتأسيس شبكة من المؤسسات الخاصة التي يمكنها زيادة القيد دون استخدام الأموال العامة.

2- الإدارة الجيدة للموارد المخصصة للتعليم

تحاول الحكومات في معظم البلدان تحسين الاستفادة من الموارد المتاحة، فضلا عن إيجاد موارد إضافية للتعليم. اين تحسين الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وتحسين إدارة النظام التعليمي أمور ضرورية لكي تتمكن ميزانيات الدول من مواجهة صعوبات تمويل نظم التعليم.

ومن أجل خفض تكاليف التعليم، وبخاصة في التعليم الابتدائي والثانوي، من الممكن أن نتخذ بعض الإجراءات في عملية توفير التعليم.

- الخيار الأول هو زيادة عدد الطلبة في الصف الواحد.
- الخيار الثاني هو اعتماد نظام الفترتين أو الثلاث فترات، أو الفصول ذات الصفين الدراسيين في مرحلة التعليم الابتدائي.
- ثمة خيار ثالث يتمثل في إدخال أساليب تدريس جديدة وأقل تكلفة .
- الخيار الرابع هو توظيف مناوبين في هيئة التدريس.

إن تحسين كفاءة التعليم والحد من الرسوب والتسرب من شأنه أن يزيد من فعالية الإنفاق على التعليم كما أن تحقيق اللامركزية في الإدارة، مع إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية للمدارس وتحسين إدارة نظام التعليم، يمكن

أيضا أن يزيد من فعالية الإنفاق على التعليم. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص219).

3- النمو الاقتصادي

تحقيق النمو الاقتصادي المناسب يجعل من الممكن تمويل النظام التعليمي في الدول ذات الدخل المحدود ،فالإجراءات التي ينصح بها للتغلب على صعوبة تمويل النظام التعليمي ليست كافية لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة والعمل على تحسين جودة التعليم، ولكن الأمر يكون مختلفا بالنسبة للاقتصاد (الصحي)، حيث يمكن حينئذ التوسع في النظام التعليمي، أي توفير تمويل كاف التعليم يتناسب مع التنمية الاقتصادية. كما أن مستويات محو الأمية ومستوى المؤهلات التعليمية للسكان تعد من الشروط الضرورية لجلب الاستثمار الأجنبي في أية دولة، ومن ثم زيادة نموها الاقتصادي.

4- تحديد الأولويات

يجب أن يركز التمويل العام أولا على مشروعات التوسع في التعليم الأساسي وتطوير جودته فالإنفاق ذو الطبيعة التعليمية الصرفة ينبغي أن يحظى بالأولوية على الإنفاق على مساعدات الطلبة.

فالتعليم يحدث في حجرات الدراسة في المقام الأول، حيث يوجد معلم ومجموعة من الطلبة وترتبط فعالية التعليم أولا بمدى دافعية المعلم ونوعيته وبمدى توفر مواد التدريس الجيدة بين يديه.

ولضمان فعالية الإنفاق على التعليم، يجب إعطاء المعلمين رواتب مناسبة، ويجب أن تهيأ لهم ظروف عمل مناسبة، ويجب أن يشعروا بتقدير اجتماعي.(مصطفى يوسف كافي، 2010، ص220)

الفصل الرابع
التكلفة

I. مفهوم كلفة التعليم وأشكالها

II. أسباب ارتفاع تكلفة التعليم

III. أهداف دراسة تكلفة التعليم

IV. أنواع تكاليف التعليم

V. خفض كلفة التعليم

I. مفهوم كلفة التعليم وأشكالها

1. مفهوم الكلفة في علم الاقتصاد

يستخدم مصطلح الكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات، وتعرف بأنها إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من هذه السلع أو الخدمات.

ومن هنا يرتبط مفهوم الكلفة في علم الاقتصاد بتحليل العملية التي تستخدمها شركات الأعمال أو الصناعات الإنتاج السلع أو الخدمات. ويمكن القول إن تقويم العمل في ضوء الكلفة يمكن من عملية تشخيص وضع الشركة، ومن مزايا تحليل الكلفة أيضا أنه يعتبر نقطة بداية لتحديد أفضل وسيلة للحصول على الموارد، أي تقليل الإنفاق إلى أقصي درجة ممكنة مع تحقيق أعلى نسبة من الأرباح.

2- تعريف تكلفة التعليم

أ- التكلفة لغة: مفرد التكاليف تكلفة وكلفة وتعني التكلفة المبلغ المدفوع أو المنفق على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، أي ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد، وبذلك فالتكلفة تتضمن بعد المال، وبعد الجهد.

- التكلفة بالمفهوم الاقتصادي تعني جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة أو تضحي بها من أجل ضمان مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ب- تكلفة التعليم تعرف بأنها:

- "مقياس المقدار الإنفاق النقدي وغير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة".

- "التضحية الاقتصادية التي يتحملها النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية مقابل الحصول على خدمة أو منفعة ضرورية طبقا للمعايير المقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية ".

ويمكن تعريف تكلفة التعليم بأنها: "مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع "..(مصطفى يوسف كافي، 2010، ص150).

II. أسباب ارتفاع تكلفة التعليم

هناك جملة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم لعل أهمها:

- زيادة أعداد الطلبة بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، ولا سيما في مراحله الأولى نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتيني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية ومجانية التعليم في مراحل التعليم الأولي ليس تطبيقا للدساتير وقوانين التعليم فحسب وإنما أيضا باعتباره حقا إنسانية وضرورة حياتية.

- طول سنوات الدراسة لقدر كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بكيف التعليم قبل كمه.(محمود عباس حامدين، 2000، ص 57)

- الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة، وتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوي أداء المعلمين والإداريين وغيرهم، وتقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.

- الحاجة المتزايدة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية إما لعدم صلاحية الأبنية القديمة ولتجديدها للقيام بوظائفها الجديدة، أو لصيانتها الدائمة أو لتجديد الأثاث والمعدات والأجهزة.

- تزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم والتعلم، ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها، وبالتالي ضرورة متابعة الجديد والمستحدث فيها من جهة وزيادة أسعارها عالميا من جهة ثانية، مع تزايد اعتماد المؤسسات التعليمية عليها كضرورة للعملية التعليمية التربوية.

- ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.

- الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم، وغيرها من أوجه الصرف الأخرى الجارية منها والرأسمالية.(مصطفى يوسف كافي، 2010، ص152).

III. أهداف دراسة تكلفة التعليم

ان ارتفاع تكلفة التعليم فرضت على المخططين وصناع القرار التربوي وغيرهم من الباحثين والمهتمين دراسة تكلفة التعليم على المستويين الكلي (نظام التعليم) والجزئي (مؤسسة تعليمية لتحقيق عدة أهداف أبرزها:

1- تبصر دراسة التكلفة صناع القرار بالتكلفة الإجمالية للمدرسة، وما تحتاجه من متطلبات مالية لأنشطتها ومشروعاتها وإمكانية تنفيذها في ضوء متطلباتها المالية وتوزيع التكلفة بين الأطراف التي يجب أن تتحملها.

2- ايجاد نوع من التوازن بين مخصصات التعليم وغيرها من النفقات المخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخرى بصورة تبرز مدى حاجة التعليم إلى زيادة مخصصاته من الميزانية العامة للدولة ومن الناتج المحلي الإجمالي.

3- الوقوف على الكم الذي ينفق على قطاع التعليم بصورة تمكن المخططين من معرفة الأموال المنفقة فعلا في قطاع التعليم، والموارد الحقيقية الموظفة فيه، ومعرفة البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لتحقيق أهداف المجتمع وحصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة.

4- دراسة تقدير التكلفة تفيد في اكتشاف الإمكانيات المالية المطلوبة بدءا من تحديد وتصنيف وقياس كلفة المدخلات للوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة ومرورا بتقدير تكلفة تنفيذ مشروع أو برنامج أو تحسينه.

5- اكتشاف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدي استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية، وتعيين مؤشرات معينة يمكن الاستدلال منها على مدي استغلال الموارد: بيان مدي تأثير تكلفة العاملين بالمدرسة على وحدة التكلفة وتأثر التكلفة بالسياسة التعليمية مثل: حجم الصف، حجم المدرسة، وتوزيع العاملين فيها.

6- الكشف عن الكفاية الإنتاجية للتعليم أو المدرسة في ضوء العائدات أو المنافع التي تفيد الشخص والمجتمع مقارنة بالنفقات.

7- توزيع نفقات قطاع التعليم بصورة عائلة على نظم التعليم ومراحله ومؤسساته وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة وفقا لأولويات المجتمع.

8- التأكد من حسن استغلال أجهزة التعليم والمؤسسات التعليمية لمواردها المتاحة المخصصة لها واستخدامها الأمثل لمواردها البشرية والمادية الأقصى كفاءة ممكنة بهدف تحقيق التوازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.

9- تساعد دراسة التكلفة على تقدير نفقات التعليم في ضوء اختيار البدائل المناسبة من حيث التكلفة والعائد.

10- التنبؤ بتكاليف التعليم المستقبلية يفيد في البحث عن مصادر تمويل إضافية غير تقليدية للتعليم. .(مصطفى يوسف كافي، 2010، ص154)

IV. أنواع تكاليف التعليم

1- الإنفاق النقدي وتكلفة الفرصة البديلة

أ- الإنفاق النقدي: الإنفاق النقدي أو التكاليف النقدية تمثل المبالغ المدفوعة فعلا في مقابل الحصول على جميع الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الأنشطة وبالنظر إلى الأنشطة التعليمية، فإن النفقات النقدية تتمثل في دفع الرواتب الخاصة بالهيئة التدريسية وغيرها)، وتكاليف بناء وصيانة وتجهيز وتشغيل المدارس.

ب- تكلفة الفرصة البديلة أو تكاليف المكسب الضائع: الفكرة الكامنة وراء هذا المفهوم هي أن أي استثمار يعني أن المبلغ المستثمر لا يمكن استخدامه في فرص أخرى للاستثمار أو حتى إنفاقه على الفور.

2- التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية

أ-التكاليف الخاصة أو الفردية هي تلك التي يتحملها الطلبة وأسرهم؛ وتمثل هذه التكاليف ما يدفعونه مقابل الخدمة التعليمية المقدمة.

ب-التكاليف الاجتماعية هي تلك التي يتحملها المجتمع ككل في مقابل توفير التعليم والتدريب.

3- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية (غير الجارية):

أ- توصف النفقات الجارية بأنها تكرارية لأنها تتكرر بين فترة وأخرى، أي النفقات الجارية تنطبق على السلع والخدمات التي يتم استخدامها بصورة فورية في أقل من سنة واحدة، كقاعدة عامة)، كما يتم شراؤها بصورة منتظمة. من بينها: كلف الجهاز التعليمي، كلف الوسائل التعليمية، كلف استهلاك بعض الخدمات كالماء والكهرباء والهاتف وأجور المباني والضرائب الجارية (إذا وجدت). كلف الخدمات الإضافية، كلف الصيانة، كلف تسديد القروض ودفع الفوائد والإعانات التي تقدم إلى مؤسسات خارج دائرة التعليم.

ب- الكلف غير الجارية (النفقات الرأسمالية أو استثمارية) أيضا تتعلق بالسلع والخدمات المستخدمة على مدى أطول. ويتكرر استخدامها لنفس الأغراض وأهمها:

- نفقات شراء الأراضي لتخصيصها للتعليم.
- نفقات بناء المدارس ومساكن الطلبة والبيئة التعليمية والمطاعم المدرسية.
- نفقات شراء الوسائل التعليمية الدائمة كأجهزة المخابر والمكاتب.

4- النفقات المباشرة والنفقات غير المباشرة:

أ- النفقات المباشرة :تتسم بالإنفاق على الخدمات والسلع التي تستخدم للتعليم بحد ذاته، ومثالها المباني المدرسية وتجهيزاتها، والمعلمون واللوازم المدرسية للتلاميذ.

ب- النفقات غير المباشرة :فتشمل النفقات التعليمية التي لا تتصل بالتعليم مباشرة، كالموظفين من غير الهيئة التعليمية، والمساعدات المالية للطلبة،

والمطاعم المدرسية، ومساكن الطلبة والمعلمين، والعناية الصحية. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص158)

5- النفقات الكلية: (TC)

وهي كل التكاليف التي تتطلبها العملية التعليمية وبكافة أنواعها سواء كانت هذه التكاليف ثابتة، أو تكاليف متغيرة، أو تكاليف جارية، وسواء كانت تكاليف مباشرة، أو تكاليف غير مباشرة، وهذه التكاليف تكون عادة متزايدة مع تزايد أعداد الطلبة، أي أنها ذات علاقة طردية بعدد الطلبة في التعليم، أي تزداد بزيادة عدد الطلبة، وتنخفض بانخفاض عددهم.

$$TC = FC + VC$$

إذن التكاليف الكلية = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة. (مصطفى يوسف كافي، 2010 ،ص159)

- متوسط التكاليف الثابتة: وهو عبارة عن قسمة التكاليف الثابتة على عدد الطلبة المسجلين افتراضيا، أو أي مؤشر آخر يتم استخدامه للعملية التعليمية سواء أرتبط بجانبها الكمي، أو بجانبها النوعي.

- متوسط التكاليف المتغيرة: وهو عبارة عن قسيمة التكاليف المتغيرة على أعداد الطلبة المسجلين، أو أي مؤشرا آخر يتم استخدامه للعملية التعليمية، وهو يمثل حصة الطالب من التكاليف المتغيرة.

6- تصنيف الكلف حسب مراحل التعليم وأنواعه:

بموجب هذه التصنيف توزع التكاليف إلى كلف التعليم الابتدائي، وكلف التعليم الإعدادي وكلف التعليم الثانوي، ثم كلف التعليم العالي، أو إلى كلف التعليم الأساسي، وكلف التعليم الثانوي، وكلف التعليم العالي.

V. خفض كلفة التعليم

1. عوامل خفض تكاليف التعليم

إن خفض التكاليف التعليمية يعتبر أمرا مهمة لضمان تحقق كفاءة العملية التعليمية، من خلال الاقتصاد بالنفقات وترشيدها، بالشكل الذي يقود إلى خفض تكاليف التعليم عن طريق ما يلي:

أ- ضمان التخصص الأمثل للإنفاق التعليمي بحيث يتم الربط الوثيق بين هذا الإنفاق التعليمي وتحقيقه لأفضل النتائج، من خلال توزيع الإنفاق التعليمي على المجالات والوجه التعليمية المختلفة بشكل يتناسب ودرجة إسهامها في تحقيق النتائج الأفضل كما ونوعا.

ب- ضمان الاستخدام الكامل والكفء للموارد والإمكانات التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية.

ت- التوجه نحو العمل على خفض الهدر والضياع والتبديد للموارد الذي يرافق القيام بالعملية التعليمية، والإنفاق عليها.

ث- التخطيط التعليمي الذي يتم بموجبه ضمان تحقيق أقصى انتفاع ممكن من الإنفاق التعليمي وبالشكل الذي يقود إلى خفضه، إذا أحسن استخدامه.

2. الإجراءات لخفض كلفة التعليم

ويمكن تقسيم الإجراءات التي اتبعتها بعض الدول لخفض كلفة التعليم إلى نوعين من الإجراءات:

أ- الإجراءات المباشرة لخفض كلفة التعليم

– زيادة كثافة الفصل: يقصد بكثافة الفصل "متوسط عدد الطلاب في الفصل المرحلة معينة ويمكن استخلاصها من خلال المعادلة التالية:

كثافة الفصل في مرحلة معينة = عدد الطلاب المسجلة في المرحلة / عدد الفصول في المرحلة

- استخدام المبنى المدرسي لأكثر من دورة طلابية.
- زيادة نصاب المدرس: ويقصد به عدد الساعات المقرر أن يدرسها المدرس في الأسبوع.
- استخدام كفاءات تعليمية متدنية.
- التوسع في إنشاء فصول بالمدارس القائمة. (مصطفى يوسف كافي، 2010، ص169)
- التخلي عن برنامج النشاط بالمدارس والتغذية المدرسية.
- استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من تلميذ.
- تصميم المباني المدرسية وتنفيذها.
- الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بعد.
- إنقاص سنوات السلم التعليمي.

ب- الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم

- تقليل معدلات التسرب.
- خفض نسب الرسوب.
- رفع كفاية المعلم: ذلك أن تحسين نوعية المعلم يودي بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم المقدم، ويحد من عوامل الهدر من تسرب ورسوب.
- تطوير المناهج وأساليب التدريس.
- تطوير نظم التقويم والامتحان.

- ترشيد مواقع المدارس.
- إقامة مجمعات المدارس والتوسع في المدارس ذات الفصل الواحد.

الفصل الخامس

الإنفاق التعليمي

I. ماهية الإنفاق التعليمي

II. تصنيف الإنفاق التعليمي

III. أهمية دراسة نفقات التعليم

IV. أسباب زيادة الإنفاق التعليمي

V. العوامل التي تؤثر في الإنفاق التعليمي

I. ماهية الإنفاق التعليمي

الإنفاق هو الأموال التي تندرج في موازنات الحكومات سواء أكانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية.

والإنفاق التعليمي تمثله كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم، وتطويره، كما ونوعا، والذي ينبغي أن يرافقه توفر موارد حقيقية تمثل متطلبات العملية التعليمية التطويرية سواء كانت موارد بشرية، مادية.

ويبرز جانب هام في الإنفاق التعليمي يرتبط به، ويتمثل بضرورة العمل على ضمان حسن استخدام الموارد التعليمية عند إنفاقها على التعليم بحيث تتحقق الكفاءة في تخصيص الموارد التي يتم إنفاقها على المجالات المختلفة للتعليم وأنواعه ومستوياته، وبالشكل الذي يقود إلى تحقيق الأهداف التي يراد الوصول إليها من خلال التعليم، وبأقصى قدر ممكن.

وإحداث التغيرات فيه بحيث يجعله أكثر كفاءة، ويتيح له التطور كما ونوعا، وبما يخدم بدرجة أكبر احتياجات المجتمع، وأفراده، والاقتصاد ككل، وذلك من خلال إنفاق موارد التعليم على المجالات التي تسهم بصورة أكبر في تحقيق الأهداف المرجوة. (فليح حسن خلف، 2007، ص195)

II. تصنيف الإنفاق التعليمي

أ- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا لطبيعة الإنفاق

من بين التصنيفات الممكنة للإنفاق التعليمي التصنيف وفقا لطبيعة الإنفاق الذي يجعل من الممكن تحليل كلفة الإنتاج، وكلفة المدخلات اللازمة للنشاطات التعليمية، وتحديد نسبة المرتبات والمصروفات الجارية الأخرى، والكلفة الرأسمالية، ويعتمد مدى التفاصيل التي يشملها هذا التحليل على البيانات المتاحة وعلى الهدف من التحليل.

والتمييز الأساسي هنا يجب أن يكون بين الإنفاق الجاري (المرتبات، الإيجار، الماء والغاز، الهاتف الكتب الدراسية ....) والإنفاق الرأسمالي (أرض المدرسة، أعمال البناء والتشييد، شراء المعدات غالية الثمن والإصلاحات الكبرى)، ومن المفيد فيما يتعلق بالإنفاق الجاري فصل رواتب العاملين عن البنود الأخرى.

ب- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا للوظيفة أو الهدف

تعتبر المدرسة منظمة معقدة تتجاوز نشاطاتها الهدف الأساسي منها الذي يتمثل في تعليم الطلاب خلال عدد ساعات معين في اليوم. فهناك بعض النشاطات الإضافية التي تصاحب أو تيسر العملية التعليمية ومنها الإدارة وتوفير الوجبات وتوفير المسكن للطلبة من خارج المنطقة التي تقع فيها المدرسة. وقصر الإنفاق على الهدف منه يمكن من تحليل نشاطات المدرسة. فعلى المستوى القومي يسمح بالإنفاق على نشاطات التدريس بالمعني المحدد حتى يتم الفصل بينه وبين الإنفاق على النشاطات الأخرى. وفيما يلي مثال للتصنيف وفقا للوظيفة أو الهدف:

أ- نشاطات التدريس الجانبية

- نشاطات المنهج الإضافي.
- الإشراف على الطلبة خارج حجرة الصف.

ب- نشاطات إدارية

- العلاقات مع السلطات المركزية والمحلية.
- العلاقات مع المعلمين وأولياء الأمور والطلبة.
- الشئون الإدارية والمالية.

ج- نشاطات اجتماعية

- الوجبات المدرسية والتسهيلات الأخرى.
- الرعاية الصحية والوقاية الطبية.
- الإرشاد التربوي.

ت- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا لمصدر التمويل

يعتبر مصدر التمويل عنصرا هامة من عناصر المعلومات التي يعتمد عليها تحليل الإنفاق التعليمي بشكل صحيح، ومعرفة مصادر التمويل من جهات اقتصادية عامة وخاصة، ومعرفة إسهاماتها التمويلية تكشف عن مدى اعتماد العملية التعليمية على هذه المصادر، وتعتبر الجهات العامة المصدر الأساسي التمويل النظام التعليمي، ويجب التمييز بين السلطات المركزية والسلطات المحلية من بين هذه الجهات، ونجد في معظم دول العالم أن الوزارات المركزية المسئولة بشكل مباشر عن التعليم هي التي تقوم بتمويل النشاطات التعليمية.

ومن بين مصادر القطاع الخاص تجد شركات أعمال وشركات صناعية، ومؤسسات دينية ومؤسسات أخرى وكذا الأسر، وكل هذه الجهات تقوم بالإسهام في تمويل التعليم وغالبا ما يتم استخدام مصطلحات النظم المحاسبية القومية في تحليل هذا النوع من التمويل، ومن ذلك على سبيل المثال حسابات تبرعات الأسر وأولياء الأمور والطلبة.

ث-تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا لمستوي التعليم

يعتبر التصنيف وفقا لمستوي التعليم أمر أساسية للتحليل الصحيح للإنفاق التعليمي، فكلفة ومصادر تمويل المرحلة الابتدائية تختلف في الغالب إلى حد بعيد عن كلفة ومصادر تعليم المرحلة الثانوية.

كما أنه من المفيد أيضا التمييز بين مستويات وأنواع التعليم (كالتعليم العام، والفني، والمهني). (مصطفى يوسف كافي،2017، ص132).

III. أهمية دراسة نفقات التعليم

تكمن أهمية دراسة نفقات التعليم في أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم عن طريق دراسة الخدمات التعليمية من تحقيق الأهداف الآتية:

1. إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة، والانسجام بين خطط التنمية والتعليم وتحديد أولويات المجتمع.
2. سلاح بيد رجال التربية لبيان مبررات زيادة الدعم للمؤسسات التعليمية.
3. تساعد دراسة نفقات التعليم على التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية، وتقدم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة.
4. توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقية بين المستويات التعليمة.
5. التأكد من حسن استثمار الموارد في المؤسسة التعليمية.
6. تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من أنواع الرقابة، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها. (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص136)

IV. أسباب زيادة الإنفاق التعليمي

1- زيادة الحاجة على التعليم لتلبية احتياجات الزيادة السكانية المرتفعة وللفئة العمرية من صغار السن، وهذه الحاجة للتوسع في التعليم تبدأ من رياض الأطفال وتستمر في التعليم الأساسي، ومن ثم في التعليم الثانوي، وبعده في التعليم الجامعي، وهو الأمر الذي يقرض بالضرورة تطورا في الإنفاق التعليمي بالشكل الذي يفرز معه الحاجة إلى زيادة.

2- التوجه في الدول النامية تحقيق التنمية والتطور فيها، نحو استخدام أساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا للوصول إلى إنتاجية أكبر للموارد الاقتصادية التي يتم استخدامها وتوسيعها، وإحداث التطور فيها، ومن ثم زيادة إنتاجها، والإسهام عن طريق ذلك في تحقيق التنمية والتطور في هذه الدول، وهو الأمر الذي يقتضي معه بالضرورة تطوير المعلومات والمعارف والمهارات التي تم توفيرها للعاملين لجعل أدائهم في النشاطات أكبر، عن طريق ضمان كفاءتهم في استخدام الوسائل (الآلات، والمكائن، وغيرها) وطرق الإنتاج، وهو الأمر الذي يفرض بالضرورة تطوير التعليم كما ونوعا بالشكل الذي يوفر معه للعاملين المعارف والمهارات التي تناسب الوسائل والأساليب الأكثر تطورا هذه، وهو ما يتطلب لتحقيقه زيادة الإنفاق التعليم.

3- إن الجوانب الدينية، والأيديولوجية، والإنسانية، والسياسية، والحضارية كلها عوامل تنفع نحو الاهتمام بالتعليم وضرورة العمل على التوسع فيه وتطويره كما ونوعا وبما يتماشى مع التوجهات التي تتضمنها كافة الجوانب هذه، وبحيث قاد هذا ويقود إلى حصول تطور التعليم، والتوسع فيه، وبالشكل الذي تحققت نتيجة له زيادة في الإنفاق التعليمي.

4- التوجه وبشكل مستمر نحو الاهتمام بالجوانب العلمية ذات الطبيعة العملية والتطبيقية وبدرجة أكبر من الجوانب الإنسانية ذات الطبيعة النظرية، وبالذات في التعليم الجامعي، وكذلك التوجه نحو التعليم الفني المهني في التعليم الثانوي والذي يتصل بالجوانب العملية والتطبيقية، والإنتاجية منها بشكل خاص وبدرجة أكبر من التعليم الثانوي العام، والتوجه نحو ربط التعليم بشكل عام وبدرجة أكبر مع المجالات العملية والتطبيقية والإنتاجية، كل هذا يفرز معه الحاجة إلى مستلزمات تعليمية وبالذات ما يتصل منها بالجوانب العملية والتطبيقية كالأجهزة والآلات والمختبرات والمستلزمات، والمعامل، والتي تتيح هذا التوجه والربط، وهو ما يفرض بالضرورة زيادة في كلفة التعليم التي تقتضيها التوجهات هذه، ومن ثم زيادة الإنفاق التعليمي كنتيجة لكل ذلك.

5- يحدث زيادة الإنفاق التعليمي، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات العملية التعليمية سواء المرتبط منها بالموجودات الرأسمالية الثابتة كالأبنية والأجهزة والآلات والمستلزمات التي ترتفع أسعارها بصورة مستمرة وبشكل واضح، وكذلك ارتفاع رواتب وأجور أعضاء هيئات التدريس والهيئات الإدارية، ومن ثم فإن الرواتب والأجور تشكل نسبة مهمة من التكاليف التعليمية وبالذات الجارية التشغيلية منها، وهذه تزداد بشكل مستمر وهو الأمر الذي يرفع التكاليف التعليمية هذه ويؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنفاق التعليمي.

6- الزيادة في الإنفاق التعليمي الناجمة عن زيادة التكاليف المرتبطة بالحاجة إلى الإنفاق على خدمات تتزايد كما ونوعا، ويتم توفيرها في إطار العملية التعليمية، ومنها الخدمات المرتبطة بتوفير خدمات صحية، وخدمات نقل، وخدمات غذاء وسكن في العديد من الحالات، وكذلك توفير العديد من الخدمات والنشاطات

الترويحية والسفرات وغيرها ... وهو الأمر الذي يسهم في زيادة الإنفاق التعليمي على هذه الجوانب التي يتم تقديمها في إطار العملية التعليمية.

7- الزيادة في الإنفاق التعليمي والناجمة عن الإفراط في هذا الإنفاق والمغالاة فيه، ومنها المغالاة في الإنفاق على الأبنية التي تتم المبالغة فيها بشكل يفوق الحاجة الضرورية لها، وكذلك الأثاث والنفقات الإدارية، والإيفادات، وما إلى ذلك من تكاليف بما في ذلك المصاريف المتكررة كالمخصصات وغيرها، والتي لا تحقق تطورا في التعليم، سواء كان نوعية أو كميا ولا تقتضيها متطلبات العملية التعليمية، وتسهم في زيادة التكاليف، ومن ثم زيادة الإنفاق التعليمي. (فليح حسن خلف، 2007، ص197-200).

V. العوامل التي تؤثر في الإنفاق التعليمي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في حجم الإنفاق التعليمي كالتالي:

1- العوامل الخارجية: وتعتبر لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها وتشمل:

أ- المستوى العام للدخل القومي.

ب- مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات.

ت- مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع الذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي في نفقات التعليم.

ث-التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة.

2- العوامل الداخلية: وترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية وتشمل:

أ- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.

ب-التوزيع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثر في مستوى الأجور.

ت- مستوي التكنولوجيا التعليمية.

ث- نصاب المدرس من ساعات التدريس.

ج- حجم الإهدار التربوي الذي يرجع في أغلب الأحيان إلى عاملي الرسوب والتسرب.

3- الاتجاهات التربوية الحديثة: وأهمها:

ج- إبقاء الدارسين سنوات أطول في التعليم ومبررات ذلك (استلزام المهن والحرف تدريبا عاليا متخصصا - ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة فرصة الحصول على مستويات تعليم أعلى..)

ح- الاهتمام بكيف التعليم.

خ- زيادة فروع المعرفة الإنسانية وإدخال علوم جديدة في المناهج.

د- تطور الخدمات التعليمية والأخذ بطريق التربية الحديثة القائمة على الفاعلية والنشاط والخبرة الذاتية...(مصطفى يوسف كافي، 2017، ص140-141)

VI. مؤشرات الإنفاق التعليمي

1. نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الذي تتضمنه ميزانية الدولة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يعني توفر إمكانية أكبر لتطوير التعليم، واهتمام أكبر بها.

2. نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي، وهو يؤشر ما يمكن أن يخصص للإنفاق التعليمي من الإنفاق القومي والذي هو المساوي للناتج القومي والمساوي كذلك الدخل القومي، بحكم التساوي بين الأوجه الثلاث لذات العملية التي تؤشر أداء الاقتصاد ككل في فترة زمنية معينة، والتي هي السنة عادة. وتكون هذه النسبة مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة.

3- مؤشرات مقدار الإنفاق التعليمي كحصة للفرد الواحد، وهو عبارة عن قسمة الإنفاق التعليمي على عدد أفراد المجتمع، وهو يبين حصة أو نصيب

الفرد الواحد من الإنفاق التعليمي، وارتفاع مقدار هذه المؤشر يعني اهتماما أكبر للتعليم، وإمكانات أكبر لتطويره، في حين أن الانخفاض في المقدار يؤشر اهتماما أقل بالتعليم وإمكانات أقل لتطويره. رغم أن هذا يرتبط بموارد المجتمع وإمكاناته من ناحية، واحتياجاته من ناحية أخرى، ومدى تطور المجتمع والاقتصاد. (فليح حسن خلف، 2007، ص205)

VII. أهم أسس تقدير الإنفاق التعليمي

لتقدير نفقات التعليم يلزم اتخاذ بعض المقاييس والمعايير التي يمكن على أساسها تقدير هذه النفقات، ويمكن تحديد هذه المقاييس أو المعايير فيما يلي:

1- ميزانية الدولة

يمكن أن يتخذ تطور نسبة ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة مقياسا لتقدير مصروفات التعليم في المستقبل.

2- الدخل القومي

يعتبر تطور الدخل القومي مقياسا أكثر ملائمة في تقدير مصروفات التعليم عن تطور ميزانية الدولة. فمن المسلم به أن التعليم حاجة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوي المعيشة ودخل الفرد. فأي ارتفاع في مستوي المعيشة أو زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي تجعل الفرد مستعدا لأن يبقي ابنه سنوات أطول في التعليم وأن يمنحه فرصة أكبر للصعود في السلم التعليمي، كما أن زيادة الدخل القومي تجعل الدولة قادرة على أن تخصص للتعليم جزءا أكبر من (ميزانيتها - أو نسبة المخصصات إلى الدخل القومي).

3- الاحتياجات من القوى العاملة

إن هدف أي خطة من خطط التعليم ضمن إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو توفير الاحتياجات من القوي العاملة المدربة في جميع مستوياتها وفروع تخصصاتها. ولا شك أن اتخاذ سياسة معينة للتوسع التعليمي دون اعتبار احتياجات الاقتصاد القومي من القوي العاملة قد يؤدي إلى ضياع كبير لموارد الدولة المادية والبشرية على أن تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة على الرغم من أهميتها وصلاحيتها كمقياس لتقدير مصروفات التعليم.

تقابل بكثير من الصعوبات بما يجعل تقديرات مصروفات التعليم المبنية على أساسها على شيء غير قليل من عدم الدقة ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:

أ- أن التقديرات طويلة المدى للاحتياجات من القوي العاملة تعتمد على كثير من التنبؤات والفروض التي لا يمكن التأكد تماما من صحتها مثل التنبؤ باحتمالات النمو الاقتصادي والتغير في الهيكل الوظيفي والتطور التكنولوجي.

ب- أن توفير الاحتياجات الوظيفية للاقتصاد القومي ليست هي كل متطلبات المجتمع من التعليم. فتقدير مصروفات التعليم على أساس تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة فقط يهمل الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية التعليم.

ت- أن تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة يجب ألا تؤخذ فقط كمقياس المدى نمو طاقات الجهاز التعليمي، فأي خطة للتعليم يجب أن تدفع أيضا السوق العمل قوى بشرية مدربة قادرة على استحداث نمو اقتصادي جديد دون إحداث مشاكل بطالة للمتعلمين.

ث-أن تقديرات تكلفة التعليم للطالب لا يمكن أن تتم بدرجة عالية من الدقة بسبب نقص في البيانات والإحصائيات الأساسية، أو بسبب التغييرات المستمرة في تكلفة المباني والتجهيزات وأجور ومرتبات المدرسين والأفراد المساعدين القائمين بالعملية التعليمية. (مصطفى يوسف كافي،2017، 143).

VIII.أهم طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي

1- تكلفة الطالب

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي:

أ- تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس.

ب-تقسيم هذا المجموع الكلي على عدد الطلاب خلال تلك السنة فيتم الحصول على كلفة الطالب الواحد خلال السنة الشاهدة.

ت- ضرب هذه الكلفة في عدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ.

2- معيار رواتب الأساتذة

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي:

أ- تقسيم العدد الإجمالي الذي سيكون عليه الطلاب على عدد الطلاب المقابل الأستاذ واحد (كم طالبا يقابل الأستاذ الواحد) على نحو ما تحدده الأهداف المرجوه. وبذلك يحصلون على عدد الأساتذة خلال سنة التنبؤ تبعا لأنواع المدارس وتبعا لمؤهلاتهم.

ب- ضرب هذا العدد الذي سيحصلون عليه في الرواتب المتوقعة فيحصلون في النهاية على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة. (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص145).

الفصل السادس

الإهدار التربوي

I. مفهوم الإهدار التربوي

II. طرق قياس الإهدار التربوي

III. انعكاسات الإهدار التربوي

IV. العوامل المؤدية إلى الإهدار التربوي

I. مفهوم الإهدار التربوي

1- **لغة:** أهدر إهدار: يقال هدر فلان أي أبطله وأباحه (المنجد الأبجدي، 1967، ص 174)

ويقال ذهب دمه هدرا أي باطلا وذهب ماله أو سعيه هدرا (علي بن هادية وآخرون ،1991، ص 1276).

2- اصطلاحا :

إن الهدر في الاصطلاح يدخل في لغة رجال الأعمال وأهل الاقتصاد إلا أنه دخل المجال التربوي من منطلق أن التربية أصبحت من النشاطات الاقتصادية، فالتربية تعتبر " إستثمارا عندما تستهدف تكوين القوى العاملة المدربة الماهرة المؤهلة، وما يتصل من زيادة دخل الأفراد تبعا لمستوى التعليم الذي وصلوا إليه. (محمد منير مرسي، 1998، ص 65)

وتقول هادية محمد أبو كليلة بأن " الإهدار التربوي في مفهومه البسيط هو الخسارة (الفاقد) التي تنتج عن رسوب أو تسرب وإعادة الطلبة في النظام التعليمي (هادية محمد أبو كليلة، 2001، ص89).

ويقول أحمد محمد الطيب بأن الإهدار التربوي هو السبب الرئيسي لخفض الكفاءة الإنتاجية في التعليم، ويكون سبباً في ضياع الأموال والوقت والجهد المبذول على التعليم، ويأتي نتيجة لعدة عوامل مسببة فيه منها التسرب والرسوب، وتدني مستوى التحصيلي للطلاب، وارتفاع معدلات التكلفة لكل تلميذ (أحمد محمد الطيب، 1999، ص 203).

نستطيع إعطاء تعريف شامل لهذه التعريفات، ونقول بأن الإهدار التربوي، هو تلك الظاهرة التي تتجسد في ضياع أو خسارة المال والجهد والوقت المسخرين في سبيل سير وتطوير مسار العملية التربوية وتنشأ هذه الظاهرة

لعدة عوامل أهمها التسرب والرسوب، وارتفاع تكلفة التلميذ، وتدني مستوى التحصيل.

II. طرق قياس الإهدار التربوي

إن قياس حجم الإهدار التربوي يكون بطريقة غير مباشر ة، وذلك عن طريق حساب المكسب والخسارة للعملية التربوية، ويتطلب معرفة حجم الأموال المستثمرة في التعليم ومقدار العائد منها. ولقياس الإنتاجية في التعليم هناك عدة طرق معروفة تتبع في ذلك ويتوقف استخدام كل طريقةٍ منها على مدى توفر الإحصاءات والبيانات عن العملية التعليمية في الدولة، ومن أشهر هذه الطرق وأكثرها استخداماً " طريقة الفوج الظاهري وطريقة الفوج الحقيقي، والطريقة الشاملة، وطريقة العينات (محمد منير مرسي، 2001، ص 201).

1- طريقة الفوج الحقيقي

ويقصد بكلمة الفوج الحقيقي، مجموعة التلاميذ المستجدين الذين يلتحقون لأول مرة في الصف الأول في أي مرحلةٍ تعليميةٍ، ولا يعتبر التلاميذ الراسبين الباقين للإعادة في الصف الأول ضمن الفوج الجديد إنما يعتبرون من الفوج السابق (محمد منير مرسي، 2001، ص 141).

وتقوم هذه الطريقة على أساس تدفق الطلاب في الأفواج الحقيقية، حيث أن هناك استمارات، تسمى استمارات التدفق الطلابي تملأ من طرف القائمين على المدرسة، وتشتمل على بيانات إحصائية دقيقة عن كل تلميذ سواء كان ناجحاً أو راسباً أو متسرباً، بحيث يتبع تدفق الفوج من الصف الأول إلى الصف الثاني إلى الصف الثالث إلى الصف الرابع وهكذا ... وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق دقة، إلا أن استخدامها يستلزم وجود نظامٍ

مركزيٍ يسمى بنظام البيانات المفردة الذي يقوم على أساس تتبع كل طالب على حدى طيلة حياته الدراسية.

2- طريقة الفوج الظاهري

ويقصد بالفوج الظاهري " كل التلاميذ المقيدين في الصف، بصرف النظر عن المستجد، والراسب منهم " (محمد منير مرسي، 2001، ص 142). وفي هذه الطريقة يتم حساب نسبة الرسوب والتسرب بالطريقة التالية " ننظر إلى عدد الطلاب في صف معين في سنة معينة، ثم نقرنه بعدد طلاب الصف التالي في السنة التالية، والفارق بين العددين نرده إلى الرسوب والتسرب " (عبد الله عبد الدائم، 1979. ص277).

وفي هذه الطريقة يمكن قياس تطور حجم الفوج الظاهري في تدفقه من صف إلى صف وحتى التخرج، وكلما كان عدد المتخرجين من فوج ظاهري قريب من عددهم في صفهم الأول، فإن هذا يدل على ارتفاع الكفاية الداخلية للتعليم لذلك القسم وتعتبر هذه الطريقة أسهل من طريقة الفوج الحقيقي، ولذلك نجدها شائعة وكثير ة الاستخدام.

3- الطريقة الشاملة

هذه الطريقة تستعمل طريقة الفوج الظاهري أو طريقة الفوج الحقيقي، وهي تشمل كل صفوف التلاميذ في المرحلة المراد دراستها، فمثلا في المرحلة الابتدائية يوجد بها ستة صفوف، فنقوم عند استخدام هذه الطريقة بتقسيم كل صف إلى فوجين، فوج جديد وفوج من الأفواج السابقة، فيكون لدينا اثنتا عشر فوجا، ونقوم بدراسة التدفق الطلابي لهذه الأفواج في كل مدرسة ابتدائية، ويسهل استخدام هذه الطريقة عندما تكون التنظيمات التعليمية صغيرة.

4- طريقة العينات

عكس الطريقة الشاملة التي تقوم بتطبيق الدراسة على كل المدارس فإن طريقة العينات تقوم على اختيار بعض المدارس، وذلك طبعاً عن طريق استخدام الطرق المعروفة لاختيار العينات، وهي على العكس أيضا من الطريقة الشاملة التي تكون صعبةً في النظم التعليمية الكبيرة، فإن هذه الطريقة مناسبةٌ جدا لهذا النوع من النظم التعليمية، وتعتمد هذه الطريقة. مثل الطريقة الشاملة. على طريقة الفوج الحقيقي، وطريقة الفوج الظاهري.

III. انعكاسات الإهدار التربوي

يمكن إجمال هذه الانعكاسات فيما يلي :

1- الانعكاسات التربوية

يشكل الإهدار التربوي عائقاً أمام إصلاح التعليم، وتطوير الأنظمة التي يقوم عليها، ولهذا فهو يؤثر على التعليم من حيث العلاقة بالمحيط التربوي، والتي تشمل الإدارة المدرسية، والمعلمين وطرائق التدريس، ونظام الاختبارات، والتجهيزات المدرسية، والإرشاد الطلابي.

أ- الانعكاسات الاجتماعية

إن المتسرب من الدراسة يعوزه الكثير من الخبرات، وينقصه الإعداد الصحيح لمواجهة أمور الحياة ومتطلباتها، فيكون بذلك أقل قدرة على التكيف مع المجتمع، وعاملاً من عوامل التفكك الاجتماعي، كما أن الرسوب والتسرب يؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري، وخلق المشاكل الأسرية، والصراعات، بالإضافة إلى نبذ الراسب أو المتسرب من الأهل والمجتمع.

ب- الانعكاسات الاقتصادية

إن التعليم في أي بلد أي بلد يعتبر اليوم بمثابة استثمار للقوى البشرية، ويعد الرسوب أو التسرب من معرقلات نجاح هذا الاستثمار، وقد دلت العديد من الدراسات والأبحاث النفسية والتربوية التي أجريت في مجال اقتصاديات التربية " على وجود تناسب بين الكفاية الإنتاجية للتعليم، والدخل الاقتصادي المادي وبين المستوى التعليمي الذي وصل إليه الفرد"

ويؤدي الإهدار التربوي .بصورتيه الرسوب والتسرب .إلى خسارة مادية يمكن تقديرها بحساب كلفة الطالب الواحد، وحساب عدد السنوات التي احتاج إليها للتخرج، كما أنه يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة والأنماط الاقتصادية السائدة. (عمر عبد الرحيم نصر الله، 2001، ص383).

ج -الانعكاسات النفسية

إن الراسب والمتسرب يواجه مشاكل تكيفية بسبب انحصار علاقاته إلى درجة كبيرة بأبناء عمره، وذلك لشعوره بالقلق والاضطراب نتيجة نظرته لنفسه على أنه متخلف عنهم، وشعوره بأنه سبب في خلق معاناة أسرته وأنه هو أساس قلقها، بالإضافة إلى النظرة السلبية من طرف المجتمع للطالب الراسب أو المتسرب.

كما أن إخفاق الطالب يؤدي به إلى الخوف من العقاب، والتوجه إلى الأعمال غير العادية لكي يعوض فشله الدراسي، كما أن نظرة الأصدقاء والأقرباء إليه على أنه طالب فاشل، تشعره بالنقص والدونية وعدم القدرة على الاندماج والتكيف في المجتمع، وفقدان الأصدقاء وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية

IV. العوامل المؤدية إلى الإهدار التربوي

يمكن القول بأن أهم العوامل التي تؤدي إلى وجود إهدار تربوي هما ظاهرتي الرسوب والتسرب، حيث أ ن هاتين الأخيرتين تؤديان إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية، وسوف نتطرق إلى تعريفهما كل على حدى، ثم الأسباب المؤدية إلى حدوثهما كعوامل مشتركة بين الظاهرتين.

1- الرسوب

أ- مفهوم الرسوب لغة

رسب، رسب، رسبا: الشيء يسقط في الماء ومنه قولهم رسب في الإمتحان أي لم ينجح. (عمر عبد الرحيم نصر الله، 2001، ص385).

ب- مفهوم الرسوب اصطلاحا

هناك عدة تعاريف ومفاهيم للرسوب نذكر منها:

- يقول منير محمد مرسي بأن " الرسوب هو ازدياد عدد السنوات التي يقضيها التلميذ بالمدرسة فوق العدد القانوني لسنوات المرحلة التعليمية. " (محمد منير مرسي ،2001، ص150).

- ويمكن تعريف الرسوب المدرسي بأنه عدم قدرة التلميذ على تحصيل ما يكفيه من نقاط لينتقل إلى القسم الأعلى، مما يجعله يعيد السنة التي درسها، ويشغل نفس المقعد السابق.

- والرسوب هو أحد العوامل المؤدية إلى الهدر والفاقد التعليمي، بحيث أن الطالب عندما يعيد السنة لا يعني له ذلك إلا أنه أ عاد السنة نظرا لإخفاقه في تحصيل المجموع الكافي، وربما الكثير من أفراد المجتمع لهم نفس النظرة الضيقة ل هذه الظاهرة، ولكن رجال التخطيط واقتصاديو التربية لهم نظرة ومفهوم مغاير للرسوب أو التسرب.

بحيث أن الطالب عندما يدرس في صف معين، فإن ذلك يكلف الدولة ميزانية معينة، وهي تكلفة التلميذ أو الطالب، هذه التكلفة تخصص للتلميذ على أساس أنه سيحقق الهدف المنشود، وهو نجاحه لنجاح العملية التعليمية. لأنها أصبحت كما ذكر عملية استثمارية إما ربح أو خسارة.

فمن خلال إعادة التلميذ للسنة، فإن ذلك يعني أن الوقت والأموال والجهود التي صرفت عليه في تلك السنة إنما ذهبت هباء، وهذه هي ظاهرة الإهدار التربوي " كما أن إعادة التلميذ للسنة يترتب عليه ضياع فرصة أمام غيره من الراغبين في الدراسة والتعليم (أحمد محمد الطيب، 1999، ص 208).

2- التسرب المدرسي

أ- مفهوم التسرب المدرسي لغة: سرب – سروبا: خرج في الأرض ذهب على وجهه فيها فهو سارب.

- ويقال سرب في حاجته: مضى فيها

ب-تعريف التسرب المدرسي اصطلاحا

– يعرف بأنه انقطاع التلميذ عن الدراسة وترك الدراسة قبل الوصول إلى نهاية المرحمة التعليمية .(محمود يوسف الشيخ، 2007، ص 133).

– يختلف مفهوم التسرب من بلد لآخر حسب سياسة التعليم المتبعة في ذلك البلد وعموما يمكن تعريفه "بأنه ظاهرة ترك المراهقين والأطفال للمدرسة، أو انقطاعهم عنها لعدة فترات طويلة أو بصورة نهائية قبل وصولهم إلى نهاية المرحلة التعليمية التي يتواجدون فيها"(نصر الله، 2010، 477).

– أما جودت عزت عطوي فعرفه بأنه: انقطاع التلميذ عن الدراسة، في مرحلة معينة دون إتمام هذه المرحلة، مما يترتب عليه ضياع له أبعاده المتعددة في عملية وفي نظام تعليمي، وما يرتبك به من نفقات .(مصطفى يوسف كافي، 2017، ص254).

– تعريف فخر الدين القال: "تعني كلمة التسرب في المفهوم التربوي، انقطاع التلاميذ عن المدرسة الابتدائية انقطاعا جزئيا أو تاما، ماديا أو معنويا، بالشكل الذي لا يستطيع معه التلاميذ المتسربين أن يتموا دراستهم بنجاح محققين الأهداف المنوطة بالتعلم" (فخر الدين القلا، 1977، ص 10).

ويمكن تعريفه بأنه الانقطاع المبكر عن الدراسة والامتناع والرفض والهروب من المدرسة لأسباب وعوامل مرتبطة بالتلميذ أثرت فيه وحالت دون إنهائه للمرحلة التعليمية.

3- العوامل المؤدية إلى الرسوب والتسرب المدرسي

نظرا للتداخل والتشابه بين العوامل المؤدية للرسوب والتسرب المدرسي باعتبارهما يعبران عن مفهوم واحد وهو الإخفاق المدرسي، فقد تم عرضها من خلال دمجها على النحو التالي:

أ- العوامل الشخصية: ونقصد بها العوامل المرتبطة بشخصية التلميذ وهذه العوامل هي:

أولا- العوامل النفسية

إن العوامل النفسية هي عوامل شديدة التأثير على التحصيل العلمي للتلميذ وأهم شيء نتحدث عنه في هذا المجال هو الصحة النفسية، فإذا

كانت الصحة النفسية للتلميذ مضطربة فلا نتوقع منه أن يكون تلميذا ناجحاً باستثناء بعض الحالات.

فالخوف والقلق من العوامل التي تؤثر على تحصيل التلميذ، إذ أنه يوجد العديد من التلاميذ من يجد صعوبة في التكيف مع جو المدرسة ويفشل في مواجهة المواقف التعليمية المختلفة، وهذا ما يؤدي إلى بروز اضطرابات تتسبب في التأخر الدراسي .

ثانيا- عامل الصحة الجسدية

إن اضطراب الصحة الجسدية من العوامل الشديدة التأثير على التحصيل الدراسي للتلميذ، وعلى مسايرة زملائه في الدراسة.

ونجد أن الأسباب التي تعيق التلميذ عن التمتع بصحة جسدية جيدة كثيرة، منها اضطرابات النمو الجسمي وضعف البنية الجسدية والأمراض العارضة والمزمنة، والعاهات الخلقية واضطراب جهاز الكلام، أو السمع أو البصر.

حيث يرجع تسرب بعض الطلاب إلى وجود الأمراض والإعاقات التي لا تسمح للطلاب بالذهاب إلى المدرسة أو تركها، بالرغم من وجود القدرات العقلية الكافية للمتعلم والتي من الممكن أن تجعله طالبا متفوقاً، وعلاقاته جيدة مع المعلمين والمدير والطلاب (نصر الله ،2010، ص 379).

ثالثا- العوامل العقلية

إن التلميذ المتوسط أو الضعيف الذكاء، لا يستطيع أن يساير . في دراسته للمواد المقررة . زملائه ذو والقدرات العقلية العالية وهذا ما يشعره بالفشل والإحباط، بالإضافة إلى سخرية التلاميذ والمعلمين منه وتأنيبه

وتذنيبه من طرف الأهل، هذه الأمور كلها تشعر التلميذ بالضعف والدونية وتجعله يتعقد من الدراسة ويتركها (نصر الله، ص 379).

ويدخل تحت عامل الذكاء مجموعة من القدرات، مثل القدرة اللغوية والقدرة على النقد والتقييم وادراك العلاقات، وعلى على الفهم والتحليل والتركيب والاستذكار والمناقشة ومن خلال هذا فإن مستوى القدرات العقلية للتلميذ، يتحكم بشكل كبير في مدى تحصيل التلميذ، وبالتالي إما نجاحه أو فشله، فقد يؤدي ضعف قدرات التلميذ إلى رسوبه المتكرر، مما يؤدي به إلى الملل والإحباط وترك الدراسة في النهاية.

ب- العوامل الخارجية

أولا- العوامل الاقتصادية

والمقصود بها العوامل المادية للطالب وأسرته، بحيث يعتبر ضعف الحالة المادية للطالب وأسرته من أكبر المشكلات التي تحول دون تواق التلميذ وتفوقه في الدراسة، بحيث أن الجانب المادي له ارتباط وثيق بالتحصيل العلمي للتلميذ هذا الأخير الذي ونظرا لتدني المستوى المعيشي لأسرته فقذ يعاني من سوء التغذية، ورداءة السكن واللباس، وعدم توفر الأدوات المدرسية كلها عوامل من شأنها أن تؤدي بالتلميذ للرسوب أو التأخر الدراسي.

ويقول عبد الرحيم نصر الله إن الظروف الاقتصادية الصعبة والسيئة التي تمر بها بعض الأسر، والتي قد يصل وضعها الاقتصادي إلى حد الفقر والجوع تجعلها تعاني من مستوى تعليم متدني، بحيث لا يقوم الولي بواجباته نتيجة عجزه مادياً، مما يدفع بالتلميذ إلى ترك الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة (نصر الله، 2010، ص 378).

ب- العوامل الاجتماعية

إن عدم اهتمام الوالدين بتحصيل أبنائهم، وعدم متابعة مسارهم الدراسي وعدم تقصي نتائجهم، من الأمور التي تشعر التلميذ بالإهمال واللامبالاة من طرف أسرته، كما أن الخلافات العائلية وخاصة بين الأب والأم، توقع التلميذ الابن في صراعات دائمة، وتشعره بعدم الاستقرار وعدم الأمان.

وتؤدي العلاقات الأسرية المشحونة بحالات الصراعات والتصدعات أحيانا إلى ترك التلميذ للمدرسة، وربما ينحرف عن الحياة الطبيعية، ويجد راحته في الإدمان أوغيره، وأحياناً يضطر الولد إلى ترك الدراسة والاتجاه إلى العمل لمساعدة عائلته وخاصة الولد الكبير، ونجد بعض الطلاب يتركون الدراسة وهذا بسبب ضغط آباءهم، ومبررهم هو ضعف التحصيل عند الطالب ووضع الأسرة المادي. (نصر الله، 2010، ص378).

ج- العوامل الثقافية

إن المستوى التعليمي والثقافي للأسرة، له دور كبير في المسار التعليمي للتلميذ، فقد يؤثر هذا العامل إما بشكل إيجابي أو سلبي على التحصيل العلمي للتلميذ، فالمستوى التعليمي المتدني للأبوين يكون له الأثر السلبي على تحصيل التلميذ وتعلمه وغالباً ما تكون نتيجة ذلك ترك التلميذ للدراسة نظرا لعدم إدراك الأبوين لأهداف وأهمية التعليم.

د- العوامل البيداغوجية

العوامل البيداغوجية أو المدرسية من العوامل ذات التأثير الكبير على تحصيل التلميذ ويقصد بها جملة من المتغيرات، منها كفاءة الأستاذ وطرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج ونظام الامتحانات وكذا التوجيه المدرسي.

إن العوامل المذكورة سابقا لها تأثير على نجاح أو فشل التلميذ في الدراسة، فقد تؤدي هذه العوامل بشكل فردي أو جماعي إلى فشل التلميذ وقد يؤدي أحد هذه العوامل إلى خلق عوامل أخرى تسبب الرسوب والتسرب المدرسي والذي بسببهما ترتفع نفقات التربية وكلفة التعليم، وهذا يجعل الدولة تخسر العديد من الأموال في سبيل تخريج القليل من الطلاب، ولرفع الكفاءة الإنتاجية للتعليم ينبغي خفض نفقات التعليم وذلك بالقضاء على الإهدار التربوي الناجم عن ظاهرتي الرسوب والتسرب.

الفصل السابع

العائد في التعليم

I. مفهوم العائد في التعليم

II. قياس العائد الاقتصادي من التعليم

III. استخدام معدل العائد في التخطيط التعليمي

I. مفهوم العائد في التعليم

العائد معناه من الناحية الاقتصادية المنافع التي تحصل بعد عملية الاستثمار. أما بخصوص العائد من التعليم، فيشير أساسا إلى المنافع الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تنشأ بعد عملية الاستثمار في العنصر البشري، سواء التعليم النظامي وغير النظامي.

كذلك بالتدريب والتكوين المهني. والعائد الشخصي على مستوى الفرد يحدد ويحتسب على أساس معدل كمي، حيث يشير إلى الزيادة النسبية في دخل الفرد، المتأتية من العمل في سوق العمل نتيجة زيادة سنة واحدة من سنوات الدراسي.

وتقوم طريقة معدل العائد على فكرة مفادها المقارنة بين العوائد المادية المباشرة، التي يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع والتكاليف والنفقات المتعددة للتعليم. ونحصل على معدل العائد عن طريق استخراج النسبة المئوية بين الدخول، وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع نظير الحصول على الخدمات التعليمية المختلفة. بما في ذلك التكاليف الضائعة الناتجة عن تكلفة الوقت الذي كان من الممكن أن يقضيه المتعلم في العمل بدل الدراسة.

عادة ما تسعى البحوث المتعلقة بمعدلات العائدات الاقتصادية للتعليم إلى قياس العائدات الاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع بأكمله. وفيما يتعلق بالعائدات الاجتماعية، أكدت الدراسات الحديثة أنه، فيما عدا استثناءات قليلة، هناك علاقة إيجابية هامة بين التعليم والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وتطرقت دراسات أخرى إلى الانعكاسات الإيجابية اليت تتجاوز أثر التعليم على نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي عادة ما لا تؤخذ في الاعتبار.

فاتضح أن الإنتاجية الفردية العالية للعمال تحفز أيضا إنتاجية زملائهم، فيما ييسر ارتفاع المستويات التعليمية للعمال اكتشاف عمليات إنتاج أكثر فعالية وتكييفها واستخدامها.

وخلص (مينغات وتان 1996) إلى أن معدلات العوائد تختلف ليس حسب المستوى التعليمي فقط، وإمنا أيضا حسب المستوى الإنمائي.

فبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل يشكل التعليم الابتدائي أفضل استثمار، وفي البلدان المتوسطة الدخل، حيث التعليم الابتدائي منتشر عادة على نطاق أوسع، يحقق الاستثمار في التعليم الثانوي أعلى العائدات الاجتماعية. ولدى البلدان المرتفعة الدخل تتحقق أكبر العائدات من التعليم العالي. وهذا يدل على أن التعليم الابتدائي يستحق الأولوية في تخصيص الموارد في البلدان المنخفضة الدخل.(مساهل عبد الرحمن، 2015/2014، ص61).

إن الفضل في تطوير النظرية التي تعنى بقياس وتقدير العائد على الاستثمار في رأس المال البشري، يعود إلى الجهود الأولى لكل من مينسر سنة 1958 و1970، بيكر 1964، شولتز 1988، كارد 1995 و1998 وغيرها من المساهمات في هذا المجال. وتتمثل الافتراضات التي ارتكز عليها مينسر أثناء تحليله في:

- إن طول فترة التدريب والتعليم هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال
- .يتوقع أن يحصل الأفراد على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب والتعليم.

- يفترض اقتصار تكلفة التعليم والتدريب على التكلفة البديلة (أي الدخل الذي كان من الممكن الحصول عليه بدل فترة التعليم أو التدريب).

- يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

وإذا كان معدل العائد الاجتماعي يساعد على التخطيط التعليمي والاقتصادي، فان معدل العائد الخاص يعتبر مؤشرا مهما بالنسبة للأفراد وأسرهم لقرار الاستثمار في مراحل التعليم وأنواعه - خاص وحكومي- وتخصصاته، العلمية وغير العلمية.

وبشكل عام يمكن أن نقول أن العائد المباشر من التعليم، يمثل العلاقة النقدية بين الاستثمار الذي أنفق في تعليم الفرد في المراحل والمستويات التعليمية المختلفة، وبين الدخل المكتسب والمتوقع خلال حياة الفرد العامل في الحاضر والمستقبل. ولا يشمل هذا الاستثمار التكاليف العامة والخاصة فقط، بل يتعداها إلى ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة.

أي الدخول التي تم التضحية بها نتيجة الاستثمار في المجال التعليمي.(مساهل عبد الرحمن، 2015/2014، ص 63-64).

II. قياس العائد الاقتصادي من التعليم

يرجع تأخر محاولات قياس عوائد التعليم، ولاسيما العوائد الاقتصادية، العديد من الأسباب، منها:

– تخوف الكثير من الاقتصاديين الذين قد سيطروا في البداية على دراسات اقتصاديات التعليم من الدخول في مجال دراسة عوائد التعليم؛ نظرا لقوة واستمرار المعايير الفلسفية والخلقية، التي كانت تجعل من الصعب التعامل مع الإنسان -. ما له من قيمة سامية - كما يتعامل مع الماديات ؛ لاسيما أن التعليم قد فهم عادة على أنه غاية في ذاته، وليس لمجرد خدمة الاقتصاد.

– تركيز معظم النظريات التي عالجت النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر، حتى منتصف القرن العشرين على العوامل المادية المختلفة الداخلة في عمليات الإنتاج، باعتبارها العامل الحاسم في التنمية الاقتصادية، وكانوا غير مدركين لحقيقة أن الظواهر الاقتصادية يمكن أن تفسر بوضوح بواسطة فكرة تشكيل رأس المال البشري.

– غموض كثير من العوامل المرتبطة بالتعليم وتشابكها وتعددها بعكس العوامل المادية، التي عادة ما تكون أسهل وضوحا وقياسا وتقويما، ولقد زاد من حادة هذه المشكلة ندرة أعداد التربويين، الذين دخلوا محال اقتصاديات التعليم. (محمود عباس عابدين، 2000، ص101).

ومن أبرز طرق قياس العائد الاقتصادي للتعليم:

يمكن القول بأن أغلب الدراسات قد اتبعت إحدى طرق ثلاث رئيسية لقياس العائد الاقتصادي للتعليم، وهي:

- طريقة الارتباط
- طريقة الباقي
- طريقة معدل العائد.

1- طريقة الارتباط

لاحظ عدد من الباحثين وجود ارتباط قوى بين بعض مظاهر النشاط التربوي (وبخاصة نسب استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية) وبين بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي (غالبا ما يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي).

وتم التوصل لبعض النتائج باتباع هذه الطريقة، سواء من خلال الدراسات المقارنة عبر عدد من الدول، او من خلال الدراسات الطولية والدراسات المقطعية المستعرضة لدولة ما.

وتشير مثل هذه الدراسات إلى وجود ارتباط ما بين التعليم والدخل.

ومن المحاولات الشهيرة في هذا المجال تلك التي قام بها " سفينسون " وزميلاه " ادينج " و" ألفين ". وقد قارنوا بين متغيرين عبر اثنتين وعشرين دولة: (محمود عباس عابدين، 2000، ص103).

المتغير الأول:

هو نسب القيد بالمدارس في ثلاث فئات من فئات العمر (5 - 14)، (15 -19)، (20 - 24) في عام 1958م (أو أقرب سنة لها).

المتغير الثاني:

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، مقدرا بالدولار الأمريكى، حسب أسعار عام 1959م.

وقد جاء معامل الارتباط بين المتغيرين موجبا، الأمر الذي دفع الباحثين إلى استخلاص أنه كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي، زادت معدلات التسجيل وزادت القدرة على توفير تعليم لمدد متزايدة ولعدد أكبر من الأطفال، والعكس بالعكس.

ورغم أهمية هذه الطريقة في توضيح العلاقة بين التعليم والدخل، وعلى افتراض الدقة النسبية في قياس هذا الدخل ومقارنته عبر الدول، إلا أن هذه الطريقة - لاسيما في صورتها البسيطة السابقة - لا تحدد بالضبط نوع هذه العلاقة واتجاه تأثيرها. فهل التعليم (معدلات التسجيل بالمدارس في الدراسة السابقة).

هو الذي يؤدي فيما بعد إلى زيادة الدخل القومي بما يكفله من تخريج أشخاص متعلمين ومؤهلين للإنتاج؟، أم أن ارتفاع دخل الدولة والأفراد يكفل لهم المقدرة على التوسع في التعليم كما يحدث في الدول الغنية ؟، أم أن العلاقة تفاعلية (تأثير وتأثر)؟.

إن كل هذه التساؤلات لا تحسمها الطريقة السابقة بشكل مرض ؛ فهى تعاني من الخلل الذي تعانيه معظم الدراسات الارتباطية لاسيما البسيطة منها، ألا وهو الفشل فى توضيح علاقات السبب والنتيجة الخاصة بالتعليم في علاقاته بالمظاهر الأخرى؛ لاسيما الاقتصادية والاجتماعية. (محمود عباس عابدين، 2000، ص104)

2- طريقة الباقي

لقد اعتقد بعض الاقتصاديين في الماضي أن الزيادة في المخرجات الاقتصادية يمكن إرجاعها بالكامل إلى المدخلات التقليدية (الأرض، والعمل، ورأس المال)، وبمرور الوقت لاحظ عدد من الباحثين في دراسات ديناميات

النمو الاقتصادي أن جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي يظل غير مفسر، عندما تستخدم هذه المدخلات التقليدية. وأحد التفسيرات لظاهرة " الباقي" هي أن المدخلات التقليدية تتضمن فقط كم العمل وليس جودته.

وعليه؛ فإن التغيرات في المخرجات الاقتصادية الراجعة إلى جودة العمل (والعوامل الأخرى غير المحددة) ظلت غير مفسرة. ومن هنا فقد حاول بعض علماء الاقتصاد أن يقيسوا نسب الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، التي يمكن إرجاعها إلى المدخلات التقليدية أو بعضها، واعتبار " الباقي " نتيجة للتحسينات، التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم. (محمود عباس عابدين، 2010، ص 102).

ولقد شاع في هذا المجال عادة استخدام معادلة خطية متجانسة، تأخذ أشكالا متعددة، لعل من أبسطها الشكل التالي: (محمود عباس عابدين ص106)

$$X_t = f\left(L_t، K_t، A_t، t\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وبإجراء بعض المعالجات الرياضية للمعادلة السابقة، يمكن أن تأخذ الشكل التالي:

$$\frac{\Delta x}{x} = \emptyset + \alpha \frac{\Delta A}{A} + \beta \frac{\Delta L}{L} + \varphi \frac{\Delta K}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

X ترمز إلى الناتج القومي الإجمالي

L ترمز إلى مدخلات العمل Labor Inputs

K ترمز إلى مدخلات رأس المال Capital Inputs

A ترمز إلى مدخلات الأرض Land Inputs

Δ ترمز إلى التغير في أي من المتغيرات الأربع السابقة عبر فترة زمنية محددة.

وعليه فإن:

ΔX/X هو معدل التغير في الدخل القومي (الناتج القومي الاجمالي) في الفترة الزمنية المحددة، والشيء نفسه بالنسبة لكل من ΔL/L، $\frac{\Delta A}{A}$ ، $\frac{\Delta K}{K}$.

Øتمثل معدل النمو في "التغير التكنولوجي"، والذي يفترض أنه راجع إلى تشكيلة من العوامل، من أبرزها التعليم والبحث، والإدارة الأفضل، وغير ذلك.

φ، β، α هي ثوابت تشير إلى التأثيرات النسبية لكل من مدخلات الأرض (A)، ومدخلات العمل (L)، ورأس المال (K) على الدخل القومي (X)، والعلاقة التي تحكم هذه الثوابت هي أن:

$$\alpha + \beta + \varphi = 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

3- طريقة معدل العائد

ويطلق عليها أيضا تحليل الكلفة – المنفعة. ونعرض هذه الطريقة هنا بوصفها إحدى طرق تحليل العلاقة بين التربية والدخل الفردى والقومي.

تحسب القيم الصافية لتدفقات الدخل المستقبلي لكل برنامج تربوي، تتوافر له البيانات المطلوبة، ثم تفضل تلك البرامج التي لها قيم صافية موجبة، وذلك من المسؤولين عن التخطيط، وفي المقابل يجب أن تختزل في الحجم مجموعة البرامج التي لها قيم صافية سالبة أو مساوية للصفر، أو على الأقل تخصص لها حصة أقل من الموارد الكلية للتعليم.

وتقوم هذه الطريقة على أساس افتراض أن التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع، وأن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضا قياسها. وقوام هذه الطريقة المقارنة بين أرباح الأفراد وبين

تكلفة تعليمهم، ونحصل على " معدل " مردود التعليم عن طريق استخراج النسبة أو العلاقة بين الدخول، وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع، بما في ذلك المكاسب الضائعة، والتي تتمثل في المكاسب التي كانت ربما تأتى، لو أن هذه النقود قد صرفت في محال استثمارى آخر. (محمود عباس عابدين،2000، ص109).

قدمت " وودهول " المراحل الرئيسية التي تمربها هذه الطريقة، على النحو التالي:

أ- قياس التكاليف

إن قياس تكاليف التعليم من أجل أغراض تحليل الكلفة - المنفعة، تتضمن أكثر من الحسابات البسيطة للنفقات الظاهرة من النقود. إنها تتضمن بالأحرى محاولة لتقدير التكاليف الكلية للاستثمار في التعليم، بدلالة الفرص البديلة التي ضحى بها المجتمع ككل، أو الأفراد أنفسهم.

وإذا كان الغرض من تحليل الكلفة - المنفعة هو تقويم التعليم بوصفه شكلا من أشكال الاستثمار الاجتماعي، فإن مفهوم التكلفة المناسبة هنا هو تكلفة الموارد الكلية التي تحملها الاقتصاد من أجل التعليم. وهذا يتضمن فيه وقت المعلمين، والكتب، والأدوات، وكل السلع والخدمات الأخرى، واستخدام المباني والمعدات الرأسمالية.

وأخيرا قيمة وقت الطلاب مقاسا بالاستخدامات البديلة. وبمعنى آخر فإن التكلفة الحقيقية هنا تتسع لتشمل التكاليف الرأسمالية والجارية بالمعنى الشامل لقسمى هذه التكاليف. (محمود عباس عابدين، 2000، ص 112).

ب- قياس الفوائد

من أجل أن نقوم بتقويم التعليم بوصفه استثمارا، نحتاج إلى قياس الإسهام المتوقع للتعليم في مستويات المخرجات أو الدخل في المستقبل. وتعد الطريقة البديهية التي يسهم التعليم من خلالها في الدخل المستقبلي هي نقل المعارف والمهارات للقوى العاملة المدربة، وبالتالي تحسين إنتاجية العمل. ولو أن إنتاجية العمال المتعلمين أعلى من غير المتعلمين.. فسوف ينعكس ذلك في شكل مخرجات متزايدة، وفي مكاسب من العمال المتعلمين. ونحتاج – بالتالى – إلى تقدير المكاسب الحياتية الإضافية للعمال المتعلمين.

ومن الناحية المثالية؛ فإن هذه البيانات يجب أن تجمع من خلال مقارنة مكاسب العمال المتعلمين بغير المتعلمين عبر حياتهم الوظيفية كلها. وسوف تمدنا فروق مكاسب الحياة الكلية إذا بتقدير للإنتاجية الأعلى للعمال المتعلمين.(محمود عباس عابدين، 2000، ص116).

إن الطريقة القياسية لقياس الفوائد تكون من خلال استخدام بيانات مقطعية مستعرضة لتقدير تصور بيانى (خطى أو غير خطى) عن متوسط مكاسب التعليم؛ حسب العمر للعمال، وحسب مستويات تعليمية مختلفة، وهذا يعني أنه بدلا من استخدام بيانات عينة من العمال تم تجميعها عبر سنوات حياتهم العملية كلها، فنحن نستخدم بيانات لعينة من العمال في أعمار مختلفة، تم جمعها في وقت واحد.

فبينما البيانات المتدرجة زمنيا ستوضح لنا مكاسب عامل واحد، أو عينة من العمال من سنة إلى أخرى تالية، وبالتالي توضح لنا شكل مكاسب العمر لحياتهم العملية كلها، والتي عادة ما تأخذ شكل منحنيات معينة، فإن

البيانات المقطعية المستعرضة توضح المكاسب الجارية للعمال في أعمار متتابعة، وبالتالي يتضح شكل متوسط مكاسب العمر لفترة العمل.

والافتراض الذي ينطلق منه هذا الأسلوب، مؤداه أن العلاقة الحالية التي يمكن ملاحظتها في الوقت الحالي بين المكاسب الجارية لعامل في سن الثلاثين، وآخر في سن العشرين سوف تساوي العلاقة ذاتها بين المكاسب المستقبلية لعامل في سن الثلاثين مع مكاسب العامل نفسه في سن العشرين.

ولو توفر لدينا منحنيات مكاسب العمر لمجموعتين من العاملين (خريجي جامعة، وعاملين دون تعليم عال على سبيل المثال)، فإن ذلك يمكن أن يستخدم لحساب فروق المكاسب الحياتية بين المجموعتين، وبالتالي الدخل الإضافي الكلى، الذي يعود على خريجي الجامعة خلال حياتهم العملية (على فرض أن الزيادة لصالح هذه المجموعة)، وتعد فروق المكاسب الحياتية هذه بمثابة مقياس للفوائد الاقتصادية المباشرة والمستخدمة في حسابات الكلفة - المنفعة. (محمود عباس عابدين، 2000، ص117).

ج - قياس التدفق الفوري المعدل (المخفض) للفائدة

كل حسابات الكلفة - المنفعة تتضمن خفضا (أو تعديلا للتدفقات المستقبلية للدخل، وذلك انطلاقا من أن غرض الحساب هو المقارنة بين القيمة الحالية للفوائد المستقبلية المتوقعة وتكاليف الاستثمار، والتي يجب أن تظهر هي الأخرى بالقيم الحالية. ولو أن تكاليف المشروع قد وزعت خلال فترة من الأعوام. فإن ذلك يستلزم أيضا خفضا أو تعديلا لها، من أجل أن نعبر عن كل قيم النقود، سواء كانت سالبة (التكاليف) أو موجبة (الفوائد) بدلالة القيم الحالية لها. والتقنية المستخدمة لقياس تيار الدخل المستقبلي بدلالة

قيمته الحالية تسمى أسلوب " التدفق الفورى المخفض، وهو سمة مشتركة لكل صور تقييم الاستثمار.

وتعد هذه التقنية سهلة، ولا تضمن أكثر من حساب القيمة الحالية للدخل المتوقع في كل سنة في المستقبل، بافتراض معدل محدد للفائدة.

فإذا رمزنا للقيمة الحالية لتيار الدخل الحياتي الكلى بالرمز V، فإنها تعطي بالمعادلة التالية:

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{E_t}{(1+r)^t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث تعني الرموز المتضمنة في المعادلة رقم (4) الآتي:

n طول فترة المشروع الاستثماري، وهي تعني في حالة التعليم عدد سنوات الحياة العملية للخريج، والتي قد تكون في متوسط تقريبي قدره (35) عاما، وتصل إلى حوالي أربعين عاما لخريجي المرحلة الثانوية، وإلى اكثر من ذلك لغير المتعلمين.

Et تعني الدخل المتوقع من الاستثمار التعليمي في السنة t.

r معدل الفائدة.

$\sum$ مجموع الفوائد السنوية من العام الأول رقم (01) إلى العام رقم (n). (محمود عباس عابدين، 2000، ص119).

د- قياس التدفق الفوري المعدل للتكاليف

لو رمزنا للقيمة الحالية للتكاليف بالرمز C، فإنها يمكن أن تعطى بمعادلة مناظرة للمعادلة السابقة رقم (4)، حيث تأخذ الشكل التالي:

$$C = \sum_{i=1}^{n} \frac{C_t}{(1+r)^t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث تعني الرموز المتضمنة في المعادلة رقم (5) الآتي:

n طول فترة المشروع الاستثماري.

C_t التكلفة المتوقعة من الاستثمار التعليمي في السنة t.

r معدل الفائدة.

Σ مجموع التكاليف السنوية من العام الأول حتى العام رقم (n).(محمود عباس عابدين ،2000، ص119).

هـ- طرق المقارنة بين التكاليف والفوائد المعدلة

قبل أن نتعرض لهذه الطرق والآراء المتعددة حولها نجد من المهم التمييز بين بعض أنواع من معدل العائد، نعرضها هنا حسب التبسيط الذي وضعه " جورج سكار وبولس"؛ بوصفه من أكثر المتخصصين كتابة عن هذه المعدلات، واستخداماتها في بحوثه ودراساته في هذا المجال:

أولا- معدل العائد الخاص في مقابل معدل العائد الاجتماعي

نقوم بحساب معدل العائد الخاص، عندما تتعلق الفوائد والتكاليف بالفرد ذاته كمستثمر. ومن الممكن أيضا أن نربط بين الفوائد والتكاليف الاجتماعية لنشاط تربوى معين ؛ لنصل إلى معدل العائد الاجتماعي من هذا النشاط. إذا يتعلق معدل العائد الخاص بالفرد ذاته، بينما يتعلق معدل العائد الاجتماعي بالدولة أو المجتمع ككل. وعادة ما يستخدم معدل العائد الاجتماعي لأغراض التخطيط التربوي، بينما يستخدم معدل العائد الخاص في تفسير الطلب الفردي على التعليم. (محمود عباس عابدين، 2000، ص120).

ثانيا- معدل العائد الحدي في مقابل معدل العائد المتوسط

تعد التفرقة في الغالب مربكة وليست واضحة دائما وفق ما يشير إليه "الحد" ؛ فيمكن أن ينظر إلى معدل العائد على أنه "حدى" لو كان يشير إلى الدائرة الكلية لمستوى تعليمى معين، خاصة مع المقارنة (مثل التعليم الثانوى في مقابل التعليم الابتدائي). ويمكن أيضا أن ينظر إليه على أنه " متوسط"، إذا كان - على سبيل المثال - السنوات الست من التعليم الثانوى.

ثالثا- معدل العائد الارتجاعي (الاستعادي) في مقابل معدل العائد المستقبلى

يشير معدل العائد الارتجاعي - كما يتضح من اسمه – إلى الاستثمارات في الماضي، بينما يتعلق معدل العائد المستقبلي بمعدل العائد الذي نتوقعه في المستقبل لنشاط تربوي ما، وهو لا يستخدم الحجم الكبير نفسه من البيانات التاريخية، التي يستخدمها معدل العائد الارتجاعي.

تعرض " وودهول " – على سبيل المثال - ثلاث طرق بسيطة على النحو التالي:

- حساب نسبة الفوائد للتكاليف

وتحصل على هذه النسبة ببساطة من خلال المقارنة بين كل من التكاليف المعدلة، والفوائد المعدلة وفق أبجديات القسمة المعروفة، ووفق معدل فائدة محدد. ويمكن أيضا للحصول على النسبة المئوية لخارج قسمة الفوائد على التكاليف.

- حساب القيمة الصافية الحالية للمشروع

وهي ببساطة عبارة عن ناتج طرح التكاليف المعدلة من الفوائد المعدلة.

وكل من الطريقتين السابقتين قد استخدمتا في تحليل الكلفة – المنفعة في التربية، ولكنهما أقل استخداما - التقويم التعليم كمجال من مجالات الاستثمار - من الطريقة الثالثة، والتي تحمل اسم تحليل معدل العائد.

– معدل العائد

يمكن أن نعرف معدل العائد (الداخلي) لأي مشروع استثماري على أنه معدل الفائدة الذي يساوي بين كل من:

- القيمة الحالية للفوائد المتوقعة من المشروع، وقد رمزنا لها في المعادلة رقم (4) بالرمز V.
- القيمة الحالية لتكاليف المشروع، وقد رمزنا لها في المعادلة رقم (5) بالرمز C.

وعليه.. فإن:

$$\sum_{i=1}^{n} \frac{E_t}{(1+r)^t} = = \sum_{i=1}^{n} \frac{C_t}{(1+r)^t}$$

أي أن:

$$\sum_{i=1}^{n} \frac{E_t - C_t}{(1+r)^t} = 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

والمعادلة رقم (6) معادلة في ثلاثة متغيرات هي (r ، Ct،Et)، يمكن معرفة أحدها بمعلومية الاثنين الآخرين، وهي عادة ما تؤدي إلى معرفة معدل الفائدة الذي يرمز له بالرمز (r)، ويسمى في هذه الحالة بمعدل العائد الداخلي من التعليم. (محمود عباس عابدين، 2000، ص122).

III. استخدام معدل العائد في التخطيط التعليمي

يضع مؤيدو هذا الاتجاه الطرق الثلاث السابقة كوسيلة لاتخاذ قرار ما، فإذا كنا نتعامل مع الطريقة الأولى والخاصة بنسبة الفوائد المعدلة التي رمزنا لها بالرمز (V) إلى التكاليف المعدلة التي رمزنا لها بالرمز (C).فإنهم يفضلون مراحل التعليم، التي تزيد فيها الفوائد المعدلة عن التكاليف المعدلة، أي يكون خارج القسمة أكبر من الواحد الصحيح. وبالطبع تحتل هذه المراحل التعليمية، التي تحقق هذا الشرط الأفضلية في التمويل.

وإذا تعاملنا مع الطريقة الثانية، والتي سميت بـ "القيمة الصافية الحالية للمشروع" فإن المشاريع أو المراحل التعليمية التي تحظى بالأفضلية في التمويل، هي التي تحقق قيما صافية موجبة ؛ أي تزداد أيضا منافعها الحالية عن تكاليفها الحالية، وكلما زادت القيمة الصافية الموجبة كان أفضل.

وإذا كان التعامل مع الطريقة الثالثة التي سميت بـ معدل العائد الداخلي، والذي رمز له بالرمز (r)، والذي يعطي من خلال حل المعادلة رقم (6).فإن المشاريع أو المراحل التعليمية التي تحظى بالأفضلية في التمويل هي التي تحقق قيما لمعدل العائد تزيد عادة عن القيمة المحددة لمعدل العائد، لاسيما إذا كانت القيم هذه تزيد عن قيم معدل العائد من المشاريع الاستثمارية الأخرى.

ويستخدم معدل العائد من التعليم في عمل مقارنات مهمة، منها:

1. المقارنة بين مراحل التعليم أو أنواعه المختلفة بالنسبة لمعدل العائد.
2. مقارنة معدل العائد من التعليم ككل بنظيره من المشروعات الاستثمارية الأخرى، داخل البلد الواحد.
3. مقارنة معدل العائد الاجتماعي من التعليم في دولة ما بنظيره في دولة أخرى.

كل المقارنات السابقة وغيرها من شأنها المساعدة في توزيع ميزانية التعليم على مراحل التعليم وأنواعه، أو توزيع الميزانية العامة للدولة على محالات الاستثمار المختلفة ومنها التعليم. وربما تؤثر هذه المقارنات في اختيار الأفراد لنوع معين من التعليم، الأمر الذي يعكس العلاقة بين هذا المدخل ومدخل الطلب الاجتماعي.

كما أن هذا المدخل يوجه مخططي التعليم إلى اتجاه الاستثمار في أي نوع من أنواع التعليم، بل في أي مرحلة يكون الاستثمار الأفضل نسبيا. ويشير المدخل أيضا إلى أثر تغيير نظام المرتبات والأجور في الطلب على التعليم، والى المجال الذي تعمل فيه الدولة لإغراء الأفراد على طلب أنواع معينة من التعليم. وإلى جانب ذلك ربما يفيد هذا المدخل المخطط التعليمي في نواح أخرى، لعل منها:

1- يمد المخطط التعليمي بإطار لفحص تكلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة في دخول القوى العاملة المتعلمة. ولقد أهمل هذا الإطار في بعض الخطط التعليمية، التي وضعت على أساس مدخل تخطيط التعليم وفقا للاحتياجات من القوى العاملة، وكذا مدخل الطلب الاجتماعي.

2- قد يقترح هذا المدخل طرقا لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد، أو بواسطة تخفيض تكلفته، أو الاثنين معا.(محمود عباس عابدين، 2000، ص 124).

الفصل الثامن

الكفايات في النظام التربوي

I. تعريف الكفايات في النظام التربوي

II. كفاية الداخلية للنظام التربوي

III. الكفاية الخارجية للنظام التربوي

I. تعريف الكفايات في النظام التربوي

يقصد بها الكيفية التي يتم بموجبها تحقيق أقصى قدر ممكن من مخرجات العملية التعليمية، كما ونوعا، بحيث تقل معها حصة الوحدة الواحدة من المدخلات اللازمة إلى حد ممكن لها.

كما تعني العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، وترتفع الكفايات التعليمية في الحلات التالية:

1- عندما يتحقق أكبر قدر ممكن مخرجات العملية التعليمية بذات القدر من المدخلات المستخدمة فيها

2- عندما يتحقق ذات القدر من مخرجات العملية التعليمية بقدر أقل من المدخلات المستخدمة فيها.

3- عندما تتحقق زيادة أكبر في مخرجات العملية التعليمية من الزيادة التي تتحقق في مدخلاتها.

4- عندما يتحقق انخفاض أكبر في مدخلات العملية التعليمية من الانخفاض الذي يتحقق في مخرجاتها.

وتعتبر الكفاية التعليمية من أفضل المقاييس المستخدمة لمراقبة استخدام الموارد أو المدخلات، فكلما أمكن تحويل المدخلات إلى أقصى ما يمكن من مخرجات، كلما دل ذلك على زيادة في مستوى الكفاية. (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص84).

II. الكفاية الداخلية للنظام التربوي

يقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على القيام بالأدوار المتوقعة منه، وتشمل كل العناصر البشرية الداخلة في مجال التعليم، والتي تتولى تحديد وتنظيم البرامج التعليمية، واقتراح المناهج الدراسية، وإدخال الوسائل التكنولوجية، واقتراح الأنشطة المصاحبة، وكل ما يعين على توضيح تلك البرامج والمناهج، ومحاولة تنفيذها بالشكل الأمثل ومعالجتها بأحسن الأساليب، وتهيئة المناخ الدراسي الجدي مع الإدارة التعليمية الرشيدة، وغير ذلك من الأعمال التي تؤدي إلى مخرجات من نوعيات ممتازة، تؤدي دورها في مجال العمل الذي ينتظرها على أكمل وجه.

والكفاية الداخلية للتعليم لها 03 جوانب هي:

1- الكفاية الكمية للتعليم

ويقصد بها عدد التلاميذ الذين يتخرجون من النظام بنجاح، وكذلك يقصد بها قدرة المرسة على إنتاج أكبر قدر ممكن من الخريجين من الطلاب.

2 – الكفاية النوعية للتعليم

ويقصد بها نوعية التلاميذ التي يخرجهم النظام التعليمي، ومن العوامل المؤثرة فيها، إلى جانب الامتحانات: البرامج والمناهج المقررة، والكتب المدرسية، والمعلمين حسب تأهيلهم وتدريبهم، الأنشطة والوسائل التعليمية، توفر الغرف ذات المواصفات التعليمية المناسبة، كثافة التلاميذ في الصفوف.

3- كفاية تكلفة التعليم

ترتبط بمستوى الإنتاج، وهي ن تكون تكلفة التلاميذ بأدنى قدر، شرط أن لا تؤثر على نوعية التعليم.

III. الكفاية الخارجية للنظام التربوي

ويقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وضع النظام من أجل خدمته، وهذا من خلال ما يقمه من خريجين له، يساهمون في مجالات الأنشطة المختلفة بكفاءة واقتدار، تؤدي إلى كسب ثقة أصحاب الأعمال ورضاهم عن هؤلاء الخريجين.

إضافة إلى قيامهم بدور المواطنة الصالحة وممارسة حقوقهم وقيامهم بواجباتهم الاجتماعية المرتبطة بهذا الدور .وهذا هو معيار نجاح النظام التعليمي في أي بلد.

فالحديث عن الكفايات الخارجية للنظام التربوي إنما يؤكد على ضرورة مراعاة النظام التعليمي للبيئة المحلية التي تفرض متطلباتها من الخبرة والمعرفة واحتياجاتها من القوى العاملة المؤهلة، وهنا تظهر أهمية الربط الوثيق بين المدرسة والمجتمع. (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص188).

وعموما فإن تحقيق الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية وانخفاض تكاليفها، يرتبط بالتخصص الكفء للموارد التي تتاح لها، بحيث يتم توجيهها نحو المجالات التعلمية التي تحقق إنتاجية أعلى، وهذا يتضمن العمل على تحقيق ما يلي:

- تحسين الهدر والتبديد في التعليم، خاصة ما تعلق بالرسوب والتسرب.

- تحسين نوعية التعليم، بتطوير مضامينه وأساليب وطرق التقويم والاختبارات، وربط التعليم باحتياجات الفرد والمجتمع والاقتصاد.

- ضمان التخصص الكفء والاستخدام الكامل والكف للموارد والإمكانات التعليمية بالشكل اليتم فيه توجيهها نحو الاستخدام في المجالات التعليمية

الأكثر أهمية، وتجنب حالات ضعف الاستخدام، وكذا تجنب حالات ضعف الكفاءة في هذا الاستخدام.

- العمل على ضمان تحقيق حجم اقتصادي مناسب للعملية التعليمية من خلال حجم الصف أو حجم المدرسة أو المؤسسة التعليمية، بالشكل الذي يخفض معه التكلفة، ويرفع الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية كما ونوعا.

الفصل التاسع

التخطيط التربوي

I. تعريف التخطيط

II. مبادئ التخطيط التربوي

III. مبادئ التخطيط التربوي

IV. أنواع التخطيط التربوي

V. أهداف التخطيط التربوي

VI. أهمية التخطيط التربوي

VII. أسباب الاهتمام بالتخطيط التربوي

VIII. فوائد التخطيط التربوي

IX. مجالات التخطيط التربوي

X. مراحل التخطيط التربوي

XI. مشكلات التخطيط التربوي

XII. العلاقة بين التخطيط التربوي واقتصاديات التربية

I. تعريف التخطيط

1- لغة

يقدم ابن منظور في لسان العرب مجموعة من التعاريف اللغوية لكلمة التخطيط، المشتقة من فعل خط وخطط، الذي يحيل على مجموعة من الدوال المعجمية، كالخط الذي هو عبارة عن الطريقة المستطيلة في المشي، وجمع خطوط. والخط: الطريقة، والخط: الكتابة ونحوها مما يخط. وخط الشيء يخطه خطأ كتبه بقلم أو غيره. والتخطيط: التسطير.(ابو طاحون، 2010، ص25).

2- اصطلاحا

- يعرف التخطيط بأنه اختيار أنسب الطرق للوصول إلى هدف معين من بين الطرق البديلة المتاحة والتنبؤ بأحداث المستقبل والاستعداد لها. (عزب، 2008، ص 200)

- ويعرف التخطيط على أنه: أسلوب علمي رشيد يتضمن حصر الموارد المتاحة، سواء البشرية أو غير البشرية، وتحديد احتياجات المجتمع واختيار أمثل السبل لبلوغ الأهداف المحددة في فترة زمنية معرفة، وذلك بقصد إحداث تغييرات بنائية ووظيفية في المجتمع موضع التخطيط. (غنيمة، 2009، ص 90).

- أما جورج تيري فعرفه بأنه: الاختيار المرتبط بالحقائق، ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتمد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة. (العبيدي والاخرون، 2012، 104).

II. تعريف التخطيط التربوي

- هو مجموعة من التدابير المحدودة التي تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (وعلى رأسها التنمية التربوية)، وذلك عن طريق رسم أهداف تربوية تحقق هذه الغاية وعن طريق رسم وسائل توصل لهذه الأهداف. (محمود، 2012، ص 35).

- كما يعرف التخطيط التربوي على أنه: العملية المتصلة بالمنظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعلم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديد تام. (شريف، 2013، ص104).

ويمكننا تعريف التخطيط التربوي هو رسم للسياسة التعليمية بكامل صورتها مع مراعاة أوضاع البلد السكانية والاقتصادية والاجتماعية وأوضاع الطاقة العاملة، وذلك من أجل تنمية العنصر البشري الذي هو رأس مال كل أساس وتطور. (أبو طاحون، 2010، ص 35).

III. مبادئ التخطيط التربوي

يمكن تلخيص المبادئ الأساسية للتخطيط التربوي في ما يلي:

1- المرونة: يجب أن تكون الخطة فاعلة للتعديل وبتصحيح الأخطاء دون أن يترتب على ذلك خسائر كبيرة في الموارد أو نقص من فاعلية.

2- وضوح الأهداف: في نظر جميع الأطراف المشتركة في العملية التربوية، ويجب أن تكون هذه الأهداف منطقية يمكن تحقيقها، فالخطة الواضحة والبسيطة تنص على إنجاز أهدافها بأقل عدد من العوامل والقوى في ظرف معين، لأن التعقيد غير ضروري يؤدي إلى صعوبات في تنفيذ الخطة والرقابة عليها. (المعايطة، 2007، ص 110).

3- الواقعية: إن واقعية التخطيط التربوي تتطلب معرفة واقع النظام التربوي وعلا قته بمختلف المجالات، فلا ينبغي حينئذ وضع خطة تربوية غير واقعية أو بعبارة أخرى غير قابلة للتنفيذ. إن واقعية التخطيط التربوي تعني بالدرجة الأولى عدم وضع خطة خيالية، يصطدم المنفذون لها بواقع لا يتوفر على الشروط الضرورية لهذا التنفيذ فمن الأفضل أن تكون خطة متواضعة وهي قابلة للتنفيذ.

4- الاستمرارية: إن من بين مبادئ التخطيط التربوي أن تكون كل خطة مرتبطة بسابقتها ومهيأة للاحقتها، فهو عملية مستمرة لا تعرف توقفا، تستمر مع استمرار الحياة ومع الحاجة الدائمة للوقوف على حاجات النظام التربوي في مختلف المجالات.

5- الشمولية والتكامل: إن الخطة التربوية ينبغي أن تكون شاملة، بمعنى ضرورة تضمنها لمختلف العناصر التي تشكل وسائل تحقيقها، فالخطة التربوية الناجحة تعطي لكل عنصر من عناصرها الأهمية التي ينبغي أن ينالها كل المعنيين، كما أن النظرة الشاملة تستلزم مراعاة مختلف المجالات التي يتفاعل معها النظام التربوي تأثيرا وتأثرا. وحين يكون التخطيط التربوي متكاملا، فإنه ينبغي مراعاة للعلاقات التفاعلية بين مختلف العناصر المؤثرة في النظام التربوي، حيث تتحقق الأهداف بصفة كلية، حيث تلتقي كل الأهداف الجزئية في تحقيق الاستراتيجية التربوية المعتمدة.

5- التنسيق: يقصد بالتنسيق في التخطيط التربوي الانسجام بين الأهداف، بحيث تكون صياغتها بشكل منطقي، فلا يكون تعارض بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف العملية، كما يقصد به تكاثف الجهود بين مختلف

الأطراف المعنية بوضع وتنفيذ الخطة التربوية، ومن يفرض التنسيق نفسه كمبدأ أساسي من مبادئ التخطيط.

6- المستقبلية: إن التخطيط لا بد أن يكون مراعيا للمستقبل، بحيث تتوزع الخطة التربوية على مدى زمني قريب (من سنة إلى سنتين)، ومدى زمني متوسط (أربع أو خمس سنوات)، ومدى زمني بعيد (عشرة إلى خمس عشرة سنة). إن التخطيط للمستقبل يعني الصياغة العلمية المنهجية للأهداف وتحديد التدابير اللازمة لتحقيقها، ولمواجهة المشكلات المتوقعة أثناء تنفيذ الخطة بكل جزئياتها ودقائقها. (لكحل وفرحاوي، 2009، ص 29).

7- التقويم: يعتبر التقويم مهمة مستمرة تنجز في أي تاريخ تقتضيه الحاجة، تستهدف بشكل أساسي تزويد إدارة وأصحاب العلاقة بتقارير كافية عن سير وتقدم الخطة، التي تشمل المخرجات المتحققة والتقدم الحاصل باتجاه تنفيذ الفعاليات والأنشطة والبرامج والأهداف.

8- التوقيت: التخطيط الناجح يوفر الوقت خاصة في أثناء عملية تنفيذ الخطة. والتخطيط دون توقيت محدد لا يمكن اعتباره تخطيطا ناجحا. فالخطة يجب جدولة تنفيذها زمنيا بشكل يتحدد فيه الزمن بدء الأنشطة والأعمال وزمن الانتهاء منها مع مراعاة التنسيق بين هذه الأزمنة. (شريف، 2009، ص 144).

IV. أنواع التخطيط التربوي

حضي التخطيط باهتمام متزايد، لذلك يعتبر ضرورة حتميـ ة لإنجاح كافة المشروعات بصورة خاصة، لذا نجد التخطيط تغلب عليه الصبغة المتعددة الاتجاهات مما يوفر لها مناخ ملائم للتفاعل مع بعضها البعض ورفع من كفاءتها. وقد وردت عدة تقسيمات للتخطيط نتوضح من خلال الصفات والخصائص لكل نوع حسب الحاجة إليها، نستعرض أهمها كما يلي:

1- التخطيط حسب الفترة الزمنية: ويشمل:

أ- تخطيط طويل المدى: والخطط طويلة المدى تكون عبارة عن رسم الاتجاهات العامة للنمو في التعلم، مما يساعد المسئولين عن التعليم على التحكم في توجيه أبناء الأمة. والخطة الشاملة للتعليم تهدف إلى تنمية كله كوحدة وتكون فترته الزمنية من عشرة سنوات أو أكثر .الهدف منها هو إحداث تغيرات جذرية لإعداد وتنمية أبناء المجتمع أما عيوبها: العمومية – صعوبة التأمين – التمويل- تغيير السياسيات.

ب- تخطيط متوسط المدى: ويتمثل هذا النوع بالخطط التفصيلية للتخطيط طويل المدى.

ويتطلب التخطيط متوسط المدى فترة زمنية بين سنة وأقل من عشرة سنوات، كما هو الحال بالنسبة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعروفة في العديد من دول العالم الثالث، والتي في الغالب تصل إلى خمس سنوات. (الأغربي، 2006، ص 201).

والخطة متوسطة المدى للتعليم تهدف إلى إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام التعليمي .يعتبر أفضل أنواع الخطط التعليمية لمناسبة الزمن وإمكان التنبؤ على مدى متوسط.

ج- تخطيط قصير المدى: هو عبارة عن ترجمة حقيقية لخطط متوسطة المدى وتكون مدتها سنة فأقل، ويسمى هذا النوع بالتخطيط "التكتيكي "، حيث يكون التخطيط أكثر تفصيلا وقد يشمل الأنشطة والفعاليات اليومية. (الحريري والآخرون، 2007، ص 220).

والخطة قصيرة المدى للتعليم تهدف إلى تعديل وإصلاح أوضاع معينة في النظام التربوي وعيوبها: محدودية التأثير وعدم توازن التغيير.

V. أهداف التخطيط التربوي

إن التخطيط التربوي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1- الأهداف الاجتماعية للتخطيط التربوي وتشمل:

- منح جميع أفراد المجتمع فرصا متكافئة للتعليم.
- ضمان الحصول كل فرد نوع من التعليم الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته.
-العمل على تطوير احتياجات المجتمع والنهوض به من خلال توفير أيدي العاملة اللازمة لتطويره.
- المساهمة في عملية تحديث المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة والحركة الاجتماعية.
- المحافظة على ما هو جيد من تقاليد المجتمع وتراثه ومفرداته وكل ما هو مفيد .

2- الأهداف السياسية للتخطيط التربوي: يمكن تلخيص أهم أهداف التخطيط التربوي السياسية فيما يلي:

- المحافظة على الكيان الدولة السياسي والدولة.
- تنمية الروح القومية للمجتمع.
- العمل على تطوير المجتمع بما يكفل الانسجام بين الفرد والمجتمع .

- زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد والشعوب على المستوى العالمي.

- تربية المواطن الصالح وإعطائه كافة الفرص التعليمية المناسبة بما يتناسب مع إمكانيته وقدراته.

3- الأهداف الثقافية للتخطيط التربوي :ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحفاظ على ثقافة المجتمعات ونقلها من جيل إلى آخر حتى تتوارثه الأجيال .

- نشر التعليم وإزالة الأمية بجعل التعليم حقا لكل مواطن لا يعوقه عن ذلك أي عائق اجتماعي أو مادي.

- تطوير الثقافة وتنقيحها عن طريق البحث العلمي.

- محاربة الأمية ونشر الثقافة بين كافة أفراد المجتمع ككل ورفع مستوى التعليم في جميع المراحل وزيادة إمكانيات الفرد للوصول إلى أعلى درجات السلم التعليمي.

- العمل على القضاء على الفروق الثقافية أو التعليمية، وحل المشكلات الثقافية التي تواجه أفراد المجتمع.

4- الأهداف الاقتصادية للتخطيط التربوي: يمكن إيجازها فيما يلي:

- مقابلة احتياجات الدولة على المدى القصير والبعيد من القوى العاملة كميا أو كيفيا.

- مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين بحيث يتم استغلال كامل لجميع القوى العاملة المتوفرة. -العمل على رفع الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابه المهارات والخبرات وزيادة القدرة على التحرك الوظيفي بسهولة وفقا لظروف الإنتاج أو التغييرات في الاقتصاد .

- القضاء على البطالة المنتشرة بين المتعلمين لأن عملية التخطيط التربوي الناجح تكفل تشغيل قوى العمل المتوفرة في البلاد وفقا لمخرجات التعليم .

- المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي عن طريق تنشيط البحث العلمي وأعداد أفراد المؤهلين للقيام بالأبحاث.

- رسم سياسة الصرف على أنواع التعليم واستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن يؤدي إلى زيادة كفاءته وإنتاجيته إلى أقصى حد.

خصائص التخطيط التربوي :يتميز بها يتميز التخطيط التربوي بمجموعة من الخصائص أهمها:

- التخطيط أسلوب موضوعي في التفكير.

- التخطيط تفكير تحليلي دينامي (عدم اتخاذ قرارات دون تحليل سابق للبيانات والمعلومات ذات الصلة).

- التخطيط تفكير تكاملي (يراعي التكامل بين عناصر العملية التربوية من حيث المدخلات والمخرجات)

- التخطيط يتضمن تفكيرا اسقاطيا .

- التخطيط يتسم بطابع الفكر التجريبي (تحليل البدائل وتجريبها لاختيار أفضلها)

- التخطيط نوع من التفكير المثالي.

- التخطيط تفكير واضح وصريح (يضع أمامه جملة من الاحتمالات والقرارات لكل منها مبرراتها وسندها) -التخطيط عملية تفكير ترتبط بالزمن. (البوهي، 2001، ص 51).

VI. أهمية التخطيط التربوي

تتوضح أهمية التخطيط التربوي كالآتي

- التخطيط يوفر الوقت: والوقت عنصر مهم في أي عمل، إذ أن وضع الخطة وتنفيذ الأنشطة يتطلب وقتا كبيرا في الأمور المتصلة بدراسة الوضع الراهن، وما يحتاجه من البيانات ثم التبويب وتحليل البيانات، ووضع الخطط. ومنه نرى أن العمل يستغرق وقت في تلك الأنشطة فالتخطيط يوفر من وقت التنفيذ. بما يحقق العمل المطلوب ويحقق النجاح عكس التنفيذ المبني على العشوائية .

- التخطيط يساعد على استغلال الموارد المادية والبشرية للاستغلال الأمثل: ذلك أن التخطيط يتفادى الإسراف الناجم عن الارتجال وما يصاحبه من محاولات وأخطاء .

- التخطيط يهتم بمشكلات منتسبي التربية والتعليم، إذ أنه يعنى بالقوى العاملة وتوفير المناخ اللازم لها للعمل وزيادة الإنتاجية،. (أمين، 2007، ص 116).

- يمكن للتخطيط التنبؤ بما يتوقع حدوثه من مشكلات وعقبات وهو بذلك يساعد على تجنب وقوعها ومواجهتها بما يضعه من حلول وبدائل.

- التخطيط يضمن التنسيق بين النشاطات المختلفة إذ أنه يعني بتحديد الوقت اللازم لكل نشاط أساسي والأنشطة الفرعية المنبثقة عنه بشكل يساعد على تحقيق الأهداف وبطريقة تؤدي الى تكامل بينها.(رزق ومعوض،2003، ص117).

- تحقيق أهداف مدارس التعليم بكفاءة عالية .

- التخطيط السليم هو القاعدة التي ينظم العمل في ضوئها، حيث يتم وضع قواعد الرقابة على التنفيذ لمتابعة ما ينجز من عمل وتقويمه، حيث تعتبر عملية التقويم آخر خطوات العملية التخطيطية وأولها في نفس الوقت، وذلك لأنه لابد في نهاية كل عام دراسي من تقويم الخطة الدراسية ورصد مكاسبها ومعوقات تحقيق أهدافها، ووضع التغذية الراجعة لها، كما أنها تعد أولى خطوات العملية التربوية، لأن الخطة المدرسية يجب أن تبدأ من حيث ما انتهى إليه الوضع في الأعوام السابقة، لذلك يحدد القائمون على الخطة أهدافها ومراميها بناء على نتائج عملية التقويم التي قاموا بها في السنوات السابقة، وهذه العملية تساعد على ما يلي :

- استمرارية التخطيط .

- مساعدة الإدارة المدرسية على انتهاج الخطط متوسطة الأجل والحد من الاعتماد على الخطط السنوية.

- المساعدة على رصد أوليات الخطة .

- استمرارية التقدم والتطور الذي تحرزه المدرسة من حيث النمو المهني للمعلمين ومستوى التحصيل الدراسي.

- تساعد نتائج التقويم على معرفة مستوى المدرسة بالنسبة للمدارس المحيطة ومعرفة ما إذا كانت المشكلة أو المشكلات التي تعاني منها فريدة من نوعها أم أنها مشكلات عامة تواجهها باقي المدارس.

VII. أسباب الاهتمام بالتخطيط التربوي

إن أهم الأسباب التي دفعت إلى الاهتمام بالتخطيط التربوي ما يلي:

- حاجة التخطيط الاقتصادي للتخطيط التربوي: أدرك المخططون الاقتصاديون أهمية التخطيط التربوي نظرا لأنه يلبي حاجات الاقتصاد، لذا ازداد وعي الشعوب بأهمية العنصر البشري وبأهمية التربية لإعداد الأفراد .

- التربية عملية استثمارية: لقد تغيرت النظرة القديمة للتربية من أنها عملية استهلاك إلى عملية استثمار .

- العمل من أجل التكامل بين عناصر التربية وموضوعاتها .

- انعدام التوازن في النظم التعليمية: نظرا لعدم التوازن في المراحل التعليمية المختلفة، كالتوسع في المرحلة الابتدائية على حساب المرحلة الثانوية، أو التوسع في التعليم دون التوسع في إعداد المعلمين وانعدام التوازن بين فروع التعليم المختلفة، كالاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الفني أو التجارب، وانعدام التوازن بين الخدمات التعليمية التي تقدم لمدارس المدن على نظيراتها التي تقدم لمدارس القرى.(الدعيلج، 2008، ص 239، 240).

VIII. فوائد التخطيط التربوي

من فوائد التخطيط التربوي ما يلي:

- يساعد في استغلال الوقت والإمكانيات بشكل أمثل .

- يساعد في ترتيب الأهداف حسب أهميتها بعيد عن العشوائية .

- يدعم ثقة المدير المدرسة بنفسه ويدعم ثقة الآخرين بمدير المدرسة .

- الحد من الأخطاء والهفوات التي قد تحدث أثناء إدارة الوقف الإشرافي .

- يساعد في التعامل مع المواقف التعليمية بثقة ودراية .

- يمكن مدير المدرسة من توظيف المصادر التربوية بفاعلية .

- يساعد في تقديم تدريب وتعلم يلبي حاجات المعلمين والطلبة بناء على أنماط تدريبهم وتعليمهم .

- يوفر أساسا عقلانيا ومنطقيا لكل الأنشطة الممارسة ويساعد على تقويم الممارسة لهذه الأنشطة تقويما موضوعيا

- يزيد من قدرة مدير المدرسة على اتخاذ قرارات السليمة. (عايش، 2013، ص 161) .

IX. مجالات التخطيط التربوي

يقوم مدير المدرسة كقائد تربوي بمهمة حساسة، تتمثل في تنسيق كافة الجهود وتوفير كافة التسهيلات والإمكانيات لتحقيق أهداف المدرسة المنبثقة من فلسفة التربية في مجتمعه، وهذه المهمة تتطلب قيام المدير بأدوار ونشاطات مختلفة يؤديها كوحدة متفاعلة في مجالات إدارية وأخرى فنية، حيث يبين خطته ضمن هذه المجالات، ومن أهم مجالات التخطيط التربوي نجد:

1- شؤون الطلاب:

يتضمن هذا المجال الجوانب المختلفة التي ترتبط بالطلاب وأمورهم ومن هذه الجوانب ما يلي :تنظيم قبول وانتقال الطلاب ومتابعتهم، متابعة إجراء الامتحان الإكمال للطلبة، متابعة قضايا التسرب الطلبة وانقطاعهم عن المدرسة، رعاية اللجان المدرسية.

2- المعلمون:

إن قيام المعلمين بعملهم في جو مناسب يشعرون فيه بالرضا والارتياح والتقدير، أمر مهم لتتمكن المدرسة من تحقيق أهدافها، وهذا يعني ضرورة تحديد المدير لوسائل رعاية شؤون المعلمين ضمن الخطط المدرسية، وتشمل هذه الخطط على الجوانب التالية: إدارة وتنظيم دوام المعلمين في المدرسة،

تنظيم وإدارة عملية التواصل بين المعلمين في المدرسة، إدارة وتنظيم السجلات والملفات الخاصة بالمعلمين، تنظيم عمليات مشاركة المعلمين ومساهمتهم بالمهمات الإدارية والفنية المختلفة. (عطوي، 2004، ص 211).

3- التخطيط لتمويل المباني والتجهيزات التعليمية

من حيث تحديد مصادر التمويل وتحديد مواصفات البناء المدرسي والأجهزة التعليمية، وكيفية اشتراك البلديات والمجالس المحلية في الإنفاق على المباني المدرسية، وسبل ترشيد الإنفاق العام في مجال التمويل.

X. مراحل التخطيط التربوي

يمر التخطيط التربوي بعدة مراحل من أهمها:

1- دراسة الواقع تخطيطيا وتعليميا وبيئيا: وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تقويمية للخطط السابقة والنظام التعليمي السابق، وكل العوامل المؤثرة فيه إيجابا وسلبا وتتمثل في:

- تقييم الوضع التعليمي الراهن، ويتم تشخيص الوضع التعليمي وبيان مدى تحقيق أهداف التعليم ومدى تناسب المخرجات مع مدخلات التعليم.

- دراسة بيئة النظام التعليمي: وهي تعني بيئة التخطيط وهذه البيئة تلعب دورا مهما في نجاح الخطة التعليمية أو فشلها، حيث نجد أن البيئة التي تنتشر فيه الأمية والتخلف، أوضاعه التعليمية تختلف عن المجتمعات الأخرى، فتخطيط التعليم يتأثر بالمناخ العام للمجتمع .

2- وضع الغايات والأهداف: وهي الغايات والأهداف التربوية التي ترتبط بغايات وأهداف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه الحالة يجب مراعاة الأولويات كما تؤخذ الحاجات في الاعتبار ويرتبط التخطيط دائما بالأهداف، والأهداف هي الغايات التي تسعى الإدارة لتحقيقها .

3- وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف: وهنا يجب على المخطط التربوي وضع مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالجماعات الرئيسية، مما ستتأثر بالأهداف والمصادر والأهداف والأنشطة، التي تكون مطلوبة للوصول إلى الأهداف .

4- تنمية مجموعة من البدائل للوصول إلى الأهداف: وفي هذه الخطوة يحدد القائمون بالتخطيط داخل المؤسسة الخيارات المختلفة التي يمكن تحقيقها للأهداف، ثم تقويم كل بديل منها ببيان ما له من مميزات وما عليه من عيوب، ليتمكن أعضاء المؤسسة من اختيار البديل الأفضل.

5- وضع الخطة: وتتضمن ترجمة الصورة العامة إلى رقمية ومؤشرات مادية في هيئة برنامج عمل مفصل لأولويات المشاريع وبرامج العمل وتقوم في هذه المرحلة الإجراءات التالية:

- تقويم أوضاع نظام التعليم، وحصر مشكلاته وما ينبغي إحداثه من أجل تحقيق الأهداف المرسومة .

- صياغة الاحتياجات في ضوء الإمكانات المتاحة والمتوقعة، وكذلك تحدد الوسائل واختيار أنسبها لتحقيق الأهداف .

- تحديد الأسس والمعادلات الخاصة بسياسة القبول، ومعدلات نموها في كل مراحل التعليم والتنبؤ باحتمالات التغيير .

- وضع برنامج مفصل وشامل لما يجب إحداثه من تطوير النظم للتعليم، وما يلزم تغيره من المناهج والمقررات الدراسية .

-تحديد الزمن والتكلفة ومصادر التمويل والتوقع بمتغيراتها. (محمد، 2000، ص 164).

- وضع موازنة تخطيطية: يستلزم وضع الخطة التعليمية وجود برامج للتمويل، فالتخطيط الناجح يحدد مصادر التمويل اللازم ويستلزم حصر الموارد والثروات المختلفة، التي يمكن الاستفادة منها، فالموازنة التخطيطية تعد بمثابة ترجمة واقع للتنبؤ، إذ يتحول التخطيط إلى واقع ملموس.

6- وضع خطة لتقويم الخطة الرئيسية: حيث أن الخطة التعليمية الناجحة تحتاج إلى خطة فرعية لتقويمها، وتندرج تحتها عملية المتابعة والتنفيذ والمقارنة، حيث يقوم المسئولون بالتحقق من أن تنفيذ الخطة يسير في طريقه بكل دقة، وحتى يتم تعديل المطلوب تعديله.

7- تنفيذ الخطة ومتابعتها: يستلزم ذلك الحصول على موافقة السلطات على الخطة الموضوعية، وتنفيذها على الخطة التمويلية وكل الموازنات التخطيطية. (حجي، 2000، ص 72).

XI. مشكلات التخطيط التربوي

- عدم وضوح السياسات التربوية مخططة: إن عدم وضوح السياسة التخطيطية، وعدم تحديد الأهداف الرئيسة، تعد عقبة في وجه التخطيط التربوي، حيث أن من الأمور المهمة جدا للمخطط، أن تكون هناك أهدافا تربوية محددة وضعت من قبل السلطة السياسة العليا ذات العلاقة بتطوير التربية وتحسين أداءها ونتيجة لعدم وضوح تحديد الأهداف، كان معظم الخطط غير قادرة على تحقيق المردود الايجابي سواء على الفرد أو المجتمع.

- ضعف فاعلية التنسيق وتعامل النشاطات: إن ضعف التنسيق وعدم فاعليته.

- يضعف تطبيق وتنفيذ المشروع المخطط له، وأنه على الرغم من وجود دعم من أعلى المستويات السياسية، إلا أن فجوة بين السياسة التعليمية وعدم

التكامل في التعاون بين الوزارات والمؤسسات، التي لها علاقة بنفس المشروع كفيل بإحباط الانجازات، وغياب فعالية التنسيق تسبب مشكلة ليس للتخطيط فقط، بل للتمويل.

- نقص الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على أسس وأساليب التخطيط التربوي، والتي يمكن أن يساعد في تحقيق نوع من التنسيق والانسجام بين وزارة التربية والتعليم، وبقية الوزارات والمصالح الحكومية وغيرها بما يحقق الصالح العام.

- افتقار الكثير من الخطط التربوية إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة، والى الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تبلور الفكر والوضع السائد في البلاد، وتصنع التطورات المستقبلية بما سيؤول إليه الأمر.

- قلة المخصصات المالية الخاصة بتنفيذ الخطط التربوية .

- ارتفاع معدل النمو السكاني وانعكاسه على زيادة عدد الطلب في مختلف المراحل التعليمية، وما يفرضه من أعباء مالية .

- عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة الخاصة بالتخطيط .

- عدم وجود الوعي التخطيطي بين المسئولين عن وضع الخطة، أو المسئولين عن تنفيذها ومتابعتها أو بين المستفيدين من التخطيط .

- تغير الظروف والأحوال قبل الانتهاء من إعداد الخطة الموضوعية أو أثناء تنفيذها. (فهمي، 2004، ص 249).

XII. العلاقة بين التخطيط التربوي واقتصاديات التربية

بدأ الحديث عن اقتصاديات التعليم مرتبطا بالتخطيط التربوي، فقد أكد بعض المختصون في مجال التخطيط التربوي أن معظم أزمات التربية ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأولى، ويرجع السبب إلى أن الاقتصاد يجبر المخطط على دراسة البدائل وتمحيصها، وعدم تركها غير محددة، ويجعله حريصا على إبراز التضحيات في حال تبني بديل ما، ويجبر الاقتصاد المخطط أيضا على الأخذ بعين الاعتبار التضمينان والأبعاد التمويلية للبديل المقترح.

مما يدل على قوة العلاقة بين التربية والاقتصاد، فكما أن الاقتصاد يلعب دورا أساسيا في اختيار البدائل والأبعاد التمويلية لها، فإن التربية تلعب دورا لا يقل أهمية في الاقتصاد على اعتبار أن التربية استثمار ينبغي لها أن تعطي البرهان على مردودها وعائدها.

أدت هذه العلاقة إلى الربط بين الانفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادي، وأخذت النظرة تجاه الاستثمار في التعليم تتغير وتعتبر أن الإنفاق هو نوع من الانفاق الاستثماري يترتب عليه زيادة مهارات وقدرات الافراد وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج القومي .

يؤكد ذلك ما كتبه **كون** حول مفهوم اقتصاديات التعليم :حيث أشار إلى أن أهميتها تكمن في تنمية الموارد المتاحة وحسن استغلالها بما يضمن تنمية المصدر البشري خلال سنوات محددة، مما يؤكد العلاقة بين التخطيط التربوي واقتصاديات التربية باعتبار الأول سببا ونتيجة في نفس الوقت لعملية التنمية.(مصطفى يوسف كافي، 2017، ص 231-232)

قائمة المراجع

- الكتب

1-الدعليج، إبراهيم عبد العزيز ،2009، الإدارة العامة والإدارة التربوية، ط1، دار الرواد للنشر والتوزيع،عمان.

2-أمين، بهاء الدين، 2007 ،الإدارة التعليمية والطرق الحديثة لتطويرها، دار التقدم العلمي لنشر والتوزيع، عمان.

3- البوهي، فاروق شوقي ،2001، التخطيط التعليمي عملياته ومداخله والتنمية البشرية في تطوير أداء المعلم، دار القباء للطباعة والنشر، القاهرة.

4- الحريري وآخرون،2007 ،الإدارة والتخطيط التربوي، دار الفكر ناشرون وموزعون، البحرين.

5- الأغربي، عبد الصمد ،2006 ،الإدارة المدرسية البعد التخطيطي والتنظيمي المعاصر، ط2، دار النهضة العربية، لبنان.

6- أبو طاحون، أمل لطفي، 2010، التخطيط التربوي اعتباراته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

7- العبيدي، محمد جاسم، والشيباني،2012 ،الإدارة الحديثة وسيكولوجية التنظيم والإبداع،ط1، مركز ديبونو للتعليم والتفكير ،عمان.

8- الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006 .

9-أحمد محمد الطيب ، 1999، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها المعاصرة ،ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

10-المنجد الأبجدي، دار المشرق، 1967، ط2، بيروت لبنان، توزيع المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .

11- باتر محمد علي وردم،2003 ،العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

12- وسن عبد الرزاق حسن، 2013، إضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، ط1 ،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

13- حجي، أحمد إسماعيل ،2000،إدارة بيئة التعليم والتعلم النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة، ط1، دار الفكر العربي،،القاهرة.

14- محمد، جاسم محمد، 2008، سيكولوجية الإدارة التعليمية والمدرسية وآفاق التطوير العام، ط1، دار الثقافة، عمان.

15-فهمي، محمد سيف الدين، 2004،التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

17 -عطوي، جودت عزت، 2004، الإدارة المدرسية الحديثة، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

18- محمود عباس عابدين، 2000، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

19 - محمد عبد البديع، 2006، الاقتصاد البيئي والتنمية، ط1، دار الأمين، الإسكندرية.

20- مصطفى، مريم أحمد، إحسان حفيظي،2005، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الأزارطية- الإسكندرية.

21- محمد، 2009، الإدارة المدرسية في مواجهة مشكلات تربوية دراسة لبعض مشكلات النظام التربوي الجزائري في مستوى الإدارة المدرسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

22- محمود يوسف الشيخ، 2007، مشكلات تربوية معاصرة، دار الفكر العربي لمنشر والطباعة، القاهرة.

23- نصر الله، عمر عبد الرحيم، 2010، تدني مستوى التحصيل والإنجاز المدرسي أسباه ووعلاجه، ط2، دار الوائل للنشر، عمان.

24- نصر الله، عمرعبد الرحيم، 2001، أساسيات في التربية العلمية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

25- عايش، أحمد جميل، 2013، إدارة المدرسة نظرياتها وتطبيقاتها التربوية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

26- عزب، محسن عبد الستر، 2008، تطوير الإدارة المدرسية في ضوء معايير الإدارة الشاملة، ط1، مكتب جامعي الحديث، الإسكندرية.

27- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط،2007، لتنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

28- عجمي، ضاري ناصر، 1992، الأبعاد البيئية للتنمية- سلسلة المحاضرات العامة، الكتاب رقم 5. المسيرة للنشر والتوزيع، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت..

29- عبد الله عبد الدائم، 1979 ،التربية في البلاد العربية. حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.

30- علي بن هادية وآخرون، 1991، القاموس الجديد للطلاب، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
31- فخر الدين القال، 1977، مستوى التعليم الابتدائي وانعكاساته على مشكلة الأمية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.
32- فليح حسن خلف ،2007، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
33- رزق، حنان عبد الحليم، ومعوض، صلاح الدين إبراهيم، 2003، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، ط1، العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
34- شريف، السيد عبد القادر ، 2013، إدارة رياض الأطفال وتطبيقاتها، ط5، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.
35- غنيمة، محمد متولي، 2009، التخطيط التربوي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
36- غنيم، عثمان محمد، ماجدة أحمد ابو زيط،2007، التنمية المستديمة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
37- قاسم، خالد مصطفى،2007 ،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

– الرسائل الجامعية:

38 - صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر –دراسة قياسية – رسالة كتوراه علوم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير ،جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

39- مساهل عبد الرحمن: الاستثمار في رأس المال البشري وإشكالية هجرة الكفاءات في المنطقة المغاربية، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014)

- مواقع الانترنت:

40- كليب سعد كليب ،دور اللتربية في تحقيق التنمية المستدامة ،2016.

http(//archive.anbaaonline.com.25 janvier.20.30h

EDITION EL MOTANABY
دار المتنبي للطباعة والنشر